الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

ميدان : علوم إقتصادية ،تجارية وعلوم
شعبة : علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد بنكي ونقدي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:
عصماني جميلة
مخطاري العالية

تحت عنوان:

تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية

نوقشت وأجيزت علنا أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بوجلة إيمان	أستاذة محاضرة –أ–	رئيسا
بوشقيفة حميد	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
هواري أحلام	أستاذة محاضرة–ب–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

ƐǽyÆɋǩŧƿ ƐĞǂǩŧ

ȠŃÆĚĸǩ ǂzyğ áƶǩŧ ǨƩƿƶƐŨ Ż yøžƮǩŧƿ ƐĞǂǩǩ ǴƩŃɋǀz

ǴǭĸŽσFƿ ǨŽüǩŧ ŧƶǵ ηǫDžŧŃǭ ÁǫŨ ƐШdžǩŧƿ

ǂzØǫŨ ǴɋžŽüǀzƿ Żŧ ǨNJə èŃǩ ƹlzØǩ ǰĞǽ Ǫǩ ŧƶǵ ǂzRƮǩ ŽF

ŧƐØƱǫƿ èpǫ yŽƮǩŧƿ ƐĞǂǩŧ Ǵǫə

:ÁǩF ƐǽyÆɋǩŧƿ ƐĞǂǩŧ Ǩǽƹlǩ ǫyÆɋǀz ǨŽg

ƤƮШǩŧ ŧƶǵ ÁǫŨ ÙŧƐllâĸǩ ǴǫNJÃɋǩ "yØŽf ηÃØÆllŃǩ"

Ǫǩƿ ȠyŰĸȘŽǩŧ yǽ ǂzǩ ΘyǫŸ Æɋǩŧ "ηŽØǫƽ ƨŧŃƮǫǩ" ȠƵǂɋƽàŧ Gǩƶgƿ

.ȠyǽyȘǩŧ ǨHƱƮhƙdžƊzǩ ǂzǂØǫŨ ǨƱШơ

ǨHƙƶzǩ Æɋǩŧ ηŽǽƐĞǩŧ ǴơŧYŃHƱlǫ ÁǫŨ "yŽƮǫ TǩŧƐǩ" ƵɋǪƽàŧ Gǩƶgƿ

. ηŽØÆĚŧ ǴhƙƮdžƊzǩ ǂzØǫŨ ǨƱШǽ Ǫǩƿ

.ηǽYʻkdžǪāèŧ ǫŃǫüǩŧ ǪȘā ȠƵơĸƽǫ Ǩg ƐĞǂƊz ǨŽg

ǨŽüǩŧ ŧƶǵ ƐĸlƊŧ Æə yØüǩ ǰǫ ƿǫ ŧ ǽƐā ǰǫ ǂzyŰĸƽ ǰǫ Ǩgƿ

DHyGgF

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله

فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية أهدي ثمرة نجاحي إلى :

من قال فيهما الله تعالى : وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا

أبي العين الساهرة و الملحمة الكبيرة التي بسطت ذراعيها كالأرض

وأمي من تنحني أمام عظمتها الهامات وفي وصفها تخجل وترتجف الكلمات

إلى إخوتي نور العين والمحبة في حياتي

وإلى كل من أرادوا بنا الكسر فجعلهم الله جسرا نعبر به الأفضل

إلى كل صديقاتي وأصدقائي من دعمني في هذا العمل من قريب وبعيد

وختاما إلى كل فرد في دائرة حياتي إلى كل من زرع في قلبي أملا وأضاف لمسة خاصة في مسيرتي

شكرا لكم كل باسمه ومقامه .

DHyGF

الحمد الله حبا و شكرا و امتنانا ،ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد الله على البدء و الختام

ها أنا يوم اهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة .

إلى الذي علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى أعظم و أعز رجل في الكون أبي الغالي محمد

إلى ملاكي في الحياة من ساندتني في صلاتها و دعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي إلى معنى الحب و الحنان إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية يمينه

إلى جسر المحبة و العطاء مصدر قوتي أختي و إلى من رزقت به سندا لي أخوتي

إلى الذين يفرحهم نجاحنا و يحزنهم فشلنا أمي الثانية نادية و أبي الثاني منصور .

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي زوجي

..... إلى نفسي المثابرة الطموحة

إلى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي إلى نهاية .

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان
إهداء
الملخص
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة.....أ-ب
الفصل الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية
تمهيد:الفصل الأول.....5
المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي 6
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي 6
المطلب الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي.....7
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي.....9
المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية..... 12
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهدافها..... 12
المطلب الثاني: تطور نظريات التجارة الخارجية..... 13
المطلب الثالث:تعريف سياسة التجارة الخارجية وأنوعها..... 16
المطلب الأول:خطوات وشروط التحرير التجاري 19
المطلب الثاني: مزايا تحرير التجارة الخارجية 22
المطلب الثالث:عوائق تحرير التجارة الخارجية 23
خلاصة الفصل الأول: 24

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر
تمهيد الفصل الثاني 26
المبحث الأول:مسار النمو الاقتصادي في الجزائر 27
المطلب الأول: مسار النمو الاقتصادي في مرحلة الثمانيات 27
المطلب الثاني:مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة التسعينيات 29
المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من فترة 2000-2024 32
المبحث الثاني: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 36
المطلب الأول: مرحلة التقييد الكلي للتجارة الخارجية 36
المطلب الثاني:مرحلة التحرير الجزئي للتجارة 37
المطلب الثالث:مرحلة التحرير الكلي للتجارة 38
المبحث الثالث: أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1960-2022.40
المطلب الأول: التعريف بنموذج الدراسة 40
المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة 41
المطلب الثالث: نتائج الدراسة 46
خلاصة الفصل الثاني 54
الخاتمة..... 57
المصادر والمراجع 61

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطوات تحرير التجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف	**16**
02	إحصائيات المتغيرات المدروسة	**35**
03	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	**39**
04	الانحدار المتعدد بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	**40**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الصادرات و الواردات و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية من 1960-2020	**38**
02	منحنى اختبار دوربين –واتسون	**43**
03	اختبار اختبارJarque–Bera	**44**

مقدمـــــــة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال بحثها عن الوسائل التي تمكن من رفع مستويات المعيشة للأفراد ،والجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تهتم باقتصادها خاصة مع التطورات التي يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي وزيادة العولمة ،حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على القطاع النفطي والغازي فهي تمتلك احتياطات كبيرة من المحروقات والغاز الطبيعي ومع ذلك تسعى الحكومة أيضا لتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، هذا يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ،ومن هنا يأتي دور التجارة الخارجية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع فرص العمل في العديد من الدول النامية من خلال التجارية الخارجية مما يساعد في إنتاجية الاقتصاد العالمي فهي تشكل أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي التي تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، عندما يتم تحرير الاقتصاد وفتح للتجارة الخارجية يمكن للدول الاستفادة من فرص جديدة للتجارة والاستثمار دون نسيان الأثر البالغ للواردات في استيراد التكنولوجيا مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية لعوامل الإنتاج فبالتالي يمكن القول أنه يوجد هناك ارتباط بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي الذي يعكس أساسا قوة تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي، ونظرا لطبيعة العلاقة القوية بين متغيري الدراسة فإن التساؤل المطروح هو:

- **ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

1-الأسئلة الفرعية :

قصد بلوغنا أهداف الدراسة صادفنا عدد من التساؤلات الفرعية في بحثنا وهي :

1_ ما هي آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

2_ ما هي العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ؟

3_ ما هي سلبيات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

-الفرضيات:

للإجابة على التساؤل المطروح سابقا ارتأينا أن نضع الفرضيات والتي سنحاول إثبات مدى صحتها على أرض الواقع لاحقا في محطات بحثنا كالآتي:

-يساهم تحرير التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تشجيع التنافسية لدى المؤسسات المحلية التي تستوجب بدورها زيادة الإنتاج وفرص العمل يؤدي لتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين.

-يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التأثير سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال اشتداد المنافسة على الصناعات المحلية التي تعجز عن منافسة الصناعات الأجنبية في السوق ما يؤدي لخروج المنتج المحلي من الأسواق.

3-أهداف دراسة:

تتجلى دراسة هذا البحث من خلال نقاط التالية :

_إبراز الآثار الاقتصادية لعملية التحرير التجاري على الاقتصاد الوطني .

_توضيح العلاقة بين تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي .

_محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4-أهمية دراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من :

دور التجارة الخارجية وما قادت إليه سياسات التجارة الخارجية خاصة في ظل الإصلاحات من خلال تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بما يفيد النمو ورفع مستويات المعيشة التي تسعى إليها الجزائر .

5-أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي :

دخول عنوان البحث ضمن التخصص العلمي الذي ندرس فيه .

أهمية التجارة الخارجية ودورها الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع من أجل ايجاد نموذج لتعظيم النمو الاقتصادي في الجزائر .

6-حدود الدراسة:

الإطار الزمني: تم تناول الدراسة في الفترة الممتدة بين 1960-2024.

الإطار المكان: تستهدف الدراسة دولة الجزائر مع الواقع والمحيط الاقتصادي الذي يحيط بها .

7-المناهج المتبعة في الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية موضوع البحث وتحليل أبعادها ،جوانبها،و نتائجها والإجابة على تساؤلات الإشكالية، وإثبات صحة الفرضيات، تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي و التاريخي في الفصل الأول للإحاطة بمتغيرات الدراسة .من أجل الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية تم الاعتماد على تطبيق خطوات النماذج القياسية وبناء نموذج باستعمال برامج معلوماتية EVIEWS9 تتماشى مع طبيعة الموضوع .

8- الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الأساتذة و الباحثين لهذا الموضوع ،لما له من قيمة اقتصادية و من أهم دراسات متعلقة بهذا البحث :

الدراسةالاولى: سمير شرف إسماعيل شعبان ،هذى اسبير ، دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 31العدد1، 2009.

تناول هذا البحث دراسة السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي بشكل عام و التجارة الخارجية بشكل خاص ،من خلال إظهار أثر تحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال المعاملات الدولية و تتمثل أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة في :

-برهنت الدراسة على أثر تحرير المعاملات الدولية على التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، حيث يؤدي التحرير المالي إلى التأثير على حجم و نوعية تدفقات رؤوس الأموال من إلى خارج حدود الوطنية ، الأمر الذي ينعكس على زيادة حجم النشاط الاقتصادي أو انكماشه معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي و ذلك من خلال مكونات الحساب الجاري و مكونات الحساب الرأس مالي .

بينت الدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي من خلال المؤشرات و أهمها : مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال .

-الدراسة الثانية : رنان مختار ،التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي 2009 ز

حاول الباحث من خلال دراسته التعرف على الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي و قد توصل إلى النتائج التالية

-تتجلى بعض منافع التجارة الدولية من خلال استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليا و التي تقود الى تحسين الإنتاجية .

-أو من خلال العمل على نمو الصادرات بالاعتماد على زيادة الاستثمار الأجنبي و المحلي و الذي يمكن الدول من زيادة التنافسية الاقتصاد و تحقيق معدلات نمو الاقتصادي .

-أشار إلى ارتباط نمو التجارة بنمو الناتج الوطني و أن نمو هذا الأخيرقد يكون سببا في نمو التجارة و ليس نتيجة له .

- و من ناحية أخرى يزيد تحرير التجارة الخارجية من المقابل المادي الاختراعات .

09-صعوبات دراسة :

_ من أهم الصعوبات التي واجهناها في بحثنا العلمي هو تضارب المعلومات بخصوص الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من طرف البنك الدولي والبنك الجزائري للإحصائيات .

10-هيكل الدراسة:

قسمنا البحث إلى فصلين :

تناول الفصل الأول عموميات حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي حيث يحتوي على تعريف النمو الاقتصادي ،وتطور نظريات النمو الاقتصادي ومحددات النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تضمن عموميات حول التجارة الخارجية، تعريف التجارة الخارجية، تطور نظرية التجارة الخارجية، تعريف سياسات التجارة الخارجية وأنواعها، وفي المبحث الثالث حيث تضمن خطوات وشروط التحرير التجاري، ومزيا تحرير التجارة الخارجية، عوائق تحرير التجارة الخارجية .

وتناول الفصل الثاني كذلك ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول مسار النمو الاقتصادي في الجزائر وتطرقنا حول هذا المبحث إلى نماذج النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة ممتدة (1980-2024) وفي المبحث الثاني إلى مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتطرقنا حول هذا المبحث إلى أهم المراحل التحرير التي مرت بها الجزائر بينما يتمثل المبحث الثالث في دراسة قياسية حول أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، تضم نماذج رياضية ويمكن من خلالها تحديد وتقيم العلاقة بين المتغيرين، وبناء نموذج قياسي لدراسة أهم أثر تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2022.

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق البحث .

الفصل الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

تمهيد:

تتجلى أهمية التبادل التجاري بين الدول في استمرار التفاعل الاقتصادي على مستوى العالمي، إذ لا يمكن لدولة معنية أن تعتمد بشكل عام على اقتصادها دون التفاعل مع سائر دول العالم سواء كانت تلك الدول متقدمة أو نامية. كما إن الاقتصاد الوطني يعتمد على مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تتداخل بشكل يجعل كل دولة تتأثر بالأنشطة الأخرى وتؤثر عليها.ومن هنا يظهر التبادل التجاري كرابطة تواصل بين هذه الأنشطة،حيث تتمثل التجارة الخارجية جسرا يربط بين الأنشطة الداخلية والعلاقات مع العالم الخارجي، وتعتبر مكملة للقطاعات الاقتصادية الوطنية وتعد مرآة تعكس وضع الأداء اقتصادي لكل دولة.

وتعتمد الدولة على سياساتها في تعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية حيث تتنوع تلك السياسات بين درجات مختلفة من الحماية أو الحرية وفقا لتوجهات الاقتصادية،يثير هذا التنوع مناقشات فكرية مستفيضة حول طبيعة وديناميات التجارة الخارجية وتتزايد أهميتها في ظل التحولات الاقتصادية والعالمية ويرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق بتفاعلات السوق الدولية ويشكل تبادل التجاري عنصرا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي بفعل تكامل الأسواق وزيادة التفاعل بين الدول يتيح لها فرصا لتحقيق مكاسب اكبر وتعزيز التنافسية .

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو الآتي:

المبحث الاول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: أساسيات حول التجارة الخارجية

المبحث الثالث: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلح مهم للدول حيث يعبر عن عملية زيادة في القيمة الاقتصادية للبلد أو منطقة على مدى فترة زمنية معينة. ويعتمد النمو الاقتصادي على الزيادة في إنتاج السلع والخدمات وتحسين مستوى عيش للسكان. حيث تعتمد معظم الدول على النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية والازدهار وتحسين مستوى حياة المواطنين.وتتمثل عوامل تحقيقه في الرأس مال المادي والبشري والابتكار التكنولوجي والسياسات الحكومية المناسبة، وغيرها من العوامل.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يلعب النمو الاقتصادي دورا هما بالنسبة للاقتصاديين لهذا سنتطرق إلى مجموعة تعريفات تبرز ماهية النمو الاقتصادي كالأتي:

يعتبر نمو الاقتصادي ظاهرة حديثة تاريخيا، أي منذ ثورة صناعية، وقد تعددت تعريفاته حيث عرف انه مجموع إنتاج من بضائع والخدمات في سنة واحدة مقسوم على عدد السكان، وبلغة أخرى هو زيادة الإنتاج الحقيقي للفرد، خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة .[1] في حين عرفه FrancoisPerroux بأنها لزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر إنتاج بالحجم لبلد ما (الناتج إجمالي الصافي بالقيمة حقيقية).[2]

وكذلك يمكن تعريفه على انه الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه ركود وكساد [3]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن زيادة مستدامة ومستمرة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين على مدى فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا النمو عادة بزيادة إجمالي الناتج المحلي وزيادة الدخل القومي والزيادة في الإنتاجية العاملة،وتعتمد دقة هذا التعريف على النظرية الاقتصادية المستخدمة حيث يمكن أن تشمل مؤشرات أخرى مثل تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدلات البطالة وغيرها.

---

[1] محمد اشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق، الأردن، 2009، ص164

[2] Paul masse histoire economique et social du monde delhumanite au xx siecle tome 1 edtions lharmattan paris 2011p357

[3] نزار سعد دين العيسي ابراهيم سليمان، قطف الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ،الأردن عمان، 2006ص313

المطلب الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا,و ذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية وقد تلتها بعد ذلك بعض محولات جريئة الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع,و التي قدمت من طرف "شومبيتر" وفي ظل الانتقادات موجهة لهذه النظريات وخاصة النموذج الأخير، ظهر نموذج أكثر تحليلا مقدما من طرف الباحث النيوكلاسيكي "سولو",و لهذا تعتبر نظريات التي أتت قبل "سولو"منبع الأفكار التي اعتمدت عليها هذا الأخير في بناء نموذج المتعلق بالنمو الاقتصادي .

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في النظريات الكلاسيكية

على الرغم من أن النظريات الكلاسيكية تعتبر عوامل أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنها تغفل عن عوامل أخرى مهمة مثل التقنية والابتكار وتأثيرها على النمو الاقتصادي، كما أنها ربما تعتبر أن التوزيع العادل للدخل والثروة ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي .

يعتبر ادم سميث احد أقدم مفكرين المدرسة كلاسيكية وهو أول من كتب في التنمية الاقتصادية في كتابه الشهير ثورة الأمم الذي يعتقد فيه أن العمل هو المصدر الأساسي لثروة الأمة وان تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكارات وتناقص وقت العمل اللازم للعملية الإنتاجية، يعتقد انه لكي تحصل عملية النمو يجب أن يكون هناك تراكم في رأس مال ورفع إنتاجية العمل وتكون حرية للتجارة ويرى ادم سميث أن نمو الإنتاج يعتمد على الاستثمار وتراكم رأس مال وان الإدخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا في حين هذه الادخارات يجب أن تكون ناجمة عن الأرباح المتولدة من نشاط صناعي وزراعي متخصص[1].وأما بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اعتقاده يجب أن يكون ويقتصر على جانب الاجتماعي وتحقيق الأمن عدالة ودعا ادم سميث إلى إزالة القيود الحكومية كي يتحقق التخصص في العمل وتتوسع الأسواق [2].

ومن جانب آخر يقدم دافيد ريكاردو الأسباب التي تؤدي إلى حالة ركود إلى النمو الصفري حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار ركود بالاستناد إلى أفكار سميث فانه يعتبر أن حالة ركود غير ناتجة على القطاع الصناعي بل عن قطاع الزراعي أي مردودية في هذا أخير متناقصة حيث حسب ريكاردو فان نوعية الأراضي غير متساوية وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد غذائية ناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الربع في الأراضي ذات جودة مرتفعة مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية اقل وهذا

---

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، الطبعة الأولى دار وائل للشر، عمان الأردن و2007ص 56

[2] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، طبعة ثانية ديوان مطبوعات ،الجامعية جزائر، 2013،ص74

ما يؤدي إلى انخفاض نصيب نسبي لرأسماليون والعمال والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي واعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس مال ويستمر رأسماليون في عملية تراكم والتي تبدأ بتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى صفر وبالتالي تسود حالة ركود[1] .

و كذلك يعطى دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية نمو الاقتصادي بما في ذلك من عوامل فكرية ثقافية الأجهزة تنظيمية للمجتمع والاستقرار سياسي، إضافة إلى ذلك يركز على حرية تجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي وذلك من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم عمل [2].

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات النيوكلاسيكية

النمو الاقتصادي في النظريات النيوكلاسيكية يركز على فهم كيفية تحقيق زيادة دائمة في الإنتاج والدخل الوطني على المدى الطويل، و تشير هذه النظريات إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تنظر إلى الاقتصاد كنظام يعمل بكفاءة عندما يتم تحقيق توازن بين عرض وطلب، و تشجيع على الحرية الاقتصادية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال التنافس الحر بين الشركات.

يوضح نموذج مقدم من طرف سولو سوان سنة 1956أساليب النمو في العالم وفي الدول صناعية المتقدمة حيث يظهر للاقتصاد على مدى قصير في مرحلة الانتقالية ووفق هذه النظرية يحصل توازن عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو طبيعي في اجل طويل وذلك في حالة وجود قوة عمل فائضة ومعدلات ادخار منخفضة إذا يمكن تركيز على عمل الذي يزيد في نصيب فرد في الدخل وبالتالي زيادة الادخار الذي ينتج عنه التراكم الرأس مالي فيحقق زيادة في النمو الاقتصادي .[3]

كما وضحت نظرية التقدم تقني والتطور الاقتصادي ل اقتصادي" joseph alios Schumpeter "من خلال كتابه الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية سنة1942 والتي تبين انه إذا ما تم استخراج كل من ابتكارات والتطبيقات الإبتكارية من دورات الاقتصادية يصل الاقتصاد إلى مرحلة ثبات .

و حصر شومبيتر الابتكارات في [4]:

-تقديم منتج جديد

---

[1] محمد عبد عزيز عجيمية محمد علي ليثي، تنمية الاقتصادية، الإسكندرية مؤسسة شهاب الجامعة،1996ص57ص58

[2] فايز ابرهيم حبيب، نظريات تنمية و نمو الاقتصادي، المملكة عربية سعودية، جامعة ملك سعود، ،1985ص27ص28

[3] توفيق عباس عبد عون مسعودي، دراسة في معدلات للنمو اللازمة لصالح فقراء ،العراق، دراسة تطبيقية ،قسم الاقتصاد، كربلاء العدد 26المجلد سابع 2010ص29

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص69ص72

_تقديم طريقة جديدة الإنتاج

_الدخول إلى سوق جديد

_الحصول على مصدر جديد لمواد خام

-إقامة تنظيم جديد للصناعة

فرع الثالث :النظريات حديثة للنمو الاقتصادي

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف ثمانينات، و هي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم، و هذا بدون مرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه نظرية إلى نمو مستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت وبالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات نمو ما ببين دول، إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة، هو التفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ وبشكل أكثر إيجازا، فإن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو، و الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي ل"سولو[1] ".تحمل نماذج نمو داخلي بعض تشابه الهيكلي مع النظريات التي تقابلها، و لكنها تختلف عنها على نحو كبير في افتراضاتها الأساسية والاستنتاجات التي تتمخض عنها [2].

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي

نمو الاقتصاد يتأثر بعدة عوامل مترابطة ومن بين هذه العوامل الاستثمارات تلعب دورا حسما في تعزيز الإنتاج وتشجيع النمو الاقتصادي بينما تكنولوجيا تساهم في زيادة كفاءة الإنتاج وتفتح أبواب لفرص جديدة بالإضافة إلى ذلك التعليم وتدريب يساهمان في رفع مستوى الكفاءة للعمالة وبالتالي تحفيز الإنتاجية تلعب السياسات الحكومية أيضا دورا حيويا في توجيه النمو الاقتصادي من خلال سياسات ضرائب ونفقات العامة وإدارة تجارة خارجية وأخيرا الاستقرار السياسي والاجتماعي يمكن إن يسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في الاقتصاد.

الفرع الأول: تراكم رأس المال مادي

تراكم رأس المال هو عملية تجميع الثروة الاقتصادية عبر الاستثمار والتوفير لتحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل ويتم ذلك عن طريق تجميع المدخرات واستثمارها في مختلف الأصول المالية والحقوقية مثل الأسهم والسندات والعقارات والأعمال تجارية وتعتبر عملية تراكم رأس مال مصدرا

---

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود,التنمية الاقتصادية دار مريخ للنشر، الرياض، 2006 ص154 ص155

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و توزيع، الأردن,الطبعة الأولى 2010 ص10

هاما لنمو الاقتصاد حيث يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة كما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للدول وتطوير بنية تحتية والخدمات العامة مما يعزز استقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .

حيث ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ورأس المال في أي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة في لحظة معينة، أي يعبر عما تملك الدولة من مباني ومعدات والآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار الذي لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأسمال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يتمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأسمال المجتمع.

الفرع الثاني :رأس المال البشري

رأس المال البشري هو المجموعة الشاملة من المعرفة والمهارات والقدرات والخبرات التي يمتلكها الفرد أو المجتمع في شكلهم البشري من التعليم والتدريب والخبرة المهنية والمهارات الفنية واللغوية والقدرات الإبداعية والإبتكارية والقيم الاجتماعية والثقافية التي يمتلكها الأفراد والمجتمعات ويعتبر الرأس المال البشري محركا رئيسيا للابتكار والإنتاجية حيث يؤثر على كفاءة العمل وجودة المنتجات والخدمات المقدمة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي عبر الاستثمار في تطوير موارد بشرية وتعزيز إمكانيتها .

يعتبر من أهم عوامل التي تؤثر على نمو الاقتصادي ولا يعتمد تدريب والتعليم فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس مال بشري.[1]

ومن ناحية أخرى فأن أهم عنصر في تكوين رأس مال البشري هو سكان ونوعية هؤلاء سكان وهرم السكاني وزيادة سكان في هذه الحالة وتعني زيادة عرض عمل مع الأخذ في الاعتبار أثر نمو سكاني على مستوى نصيب فرد من ناتج قومي أو دخل قومي حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال والاستمرار دورة نشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي .

[1] مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، مكتبة مجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان الاردن 2014ص546ص547

و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة على الدول النامية وتدريب الفني والإدراك مسألة ضرورية لتنمية مهارات الفنية الأساسية وتنمية مهارات المتوسطة وتوفير مهارات مرتفعة ومجموعة هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي

الفرع الثالث :الأرض وموارد الطبيعية

تشكل الأرض وموارد الطبيعة جزءا أساسيا من البيئة التي يعيش فيها الإنسان حيث تشمل موارد طبيعية كل مكونات البيئة التي يمكن استخدمها من قبل الإنسان مثل المياه الهواء والتربة والغابات والمعادن والنفط والغاز طبيعي والطاقة شمسية والطاقة النووية تعتبر هذه موارد أساسية للحياة والاقتصاد حيث تستخدم في الزراعة والصناعة والبناء وغيرها من الاستخدامات.

إن لعامل الأرض من حيث مساحة والنوعية من جهة وما تحمل من موارد باطنية من جهة أخرى دور كبير في عملية نمو وتطور الاقتصادي يعتبر هذين العاملين من أقدم تفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين طاقات الإنتاجية في مختلف المجتمعات ومن ثم مستويات الإنتاج ودخول مستويات معيشة فكثيرا ما تذكر الأدبيات الاقتصادية إن توفر موارد طبيعية من حديد خام ونفط وفحم كان العامل الرئيسي وراء ما حققته مملكة المتحدة وألمانيا والولايات متحدة الأمريكية من نمو وازدهار .[1]

الفرع الرابع :التكنولوجيا الجديدة

التكنولوجيا الجديدة هي المفاهيم والأساليب والأدوات والابتكارات الجديدة التي تستخدم لحل المشاكل وتحسين العمليات في مختلف المجلات وتعتبر مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي حيث تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات وتوفير فرس جديدة للتوظيف وتحفيز الابتكار في مختلف الصناعات .

أن إدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على نمو الاقتصادي وقد يكون أهم من زيادة في مجموعة رؤوس الأموال ويراد بتكنولوجيا جديدة عند استخدام هذا المصطلح أشياء عديدة من قبل، الاختراعات جديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج التحسينات في تصميم و تحسين في تنظيم الإدارة وزيادة في كفاءة في تخطيط وترتيب المصنع وإدخال التحسينات في الأنظمة التدريب وتأهيل إدخال مزيد من كفاءة في أنظمة نقل ومواصلات.[2]

---

[1] محمد عبد عزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية نظريتها، الدار الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013 ص53

[2] محمد عبد العزيز محمدعبد جليل ابو سنينة ، مبادئ الاقتصاد منشورات جامعة قار يونس ،الطبعة الاولى، بنغازي ليبيا 2002ص744

المبحث الثاني: عموميات حول تجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية جزءا حيويا من العلاقات الاقتصادية بين الدول حيث تشمل عملية بيع وشراء عبر الحدود الوطنية وتعتمد عمليات التجارة الخارجية على العديد من العوامل مثل السياسة الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافة تتنوع السلع والخدمات المتبادلة في تجارة الخارجية مما يجعلها عملية معقدة ومتعددة الأبعاد وتواجه التجارة الخارجية تحديات مثل تباطؤ الاقتصاد العالمي والنزاعات التجارية لكنها توفر أيضا فرصا للنمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة .

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهدافها

تعتبر التجارة الخارجية للدول أمرا حيويا في وقت الحالي وتعتبر من أهم القطاعات في الاقتصاد فهي تربط الدول مع بعضها بعض وهي من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها الدول حيث تساعد في زيادة التطور وتقدم ودفع عجلة الاقتصاد الوطني وتعتبر محل اهتمام مفكرين والاقتصاديون ولقد ظهرت عدة نظريات اقتصادية لتفسير هذا الموضوع.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية.

لقد تعددت التعريفات التي حاولت إعطاء معنى محدد للتجارة الخارجية فقد عرفت بأنها:

عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول,وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي,كونها تهتم بوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد[1].

كما عرفها بعض الأخر على أنها هي احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة العملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة سلع والخدمات ورؤوس أموال بين دول مختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير على حركة السلع والخدمات ورؤوس أموال. [2]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع وأفراد ورؤوس الأموال وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة خارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكملات الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوربية .[3]

و من خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف التجارة الخارجية بأنها هي النشاط الاقتصادي يتمثل في تبادل سلع والخدمات بين دول مختلفة، و تشمل هذه العمليات استيراد البضائع من دول أخرى

---

[1] عطاالله علي الزبون،.كتاب التجارة الخارجية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.2019.ص09

[2] السيد محمد أحمد السريتي,اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و نشر و التوزيع، مصر 2009,ص9

[3] رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود، مصطفى سليمان التجارة الخارجية ،الطبعة الأولى، دار مسيرة لنشر و توزيع، عمان،2000ص12

وتصدير سلع إلى خارج حدود الوطنية، تلعب التجارة دورا هام في تعزيز الاقتصاد العالمي وتوفير فرص النمو والتنمية الاقتصادية للدول المشاركة .

الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك يسبب ندرة هذه السلع في الدول المستوردة ويرتب على تلك العملية تبادل فوائد ويتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية التي يترتب في ما بعد الأهمية الاجتماعية وثقافية في المجتمعات,ونلخص الأهداف فيما يلي:

أ. تعمل التجارة الخارجية على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

ب. تعتبر التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو نادر منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.

ت. تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو الاستهلاكية والخدمية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عملية التصدير.

ث.تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من اتزان في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الوردات خصوصا إذا كانت تلك الوردات تنمو وبشكل مضطرد وبالتالي من خلال الورد نموها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع والخدمات استهلاكية

ج.كما أن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على أحداث توازن في ميزان مدفوعات من خلال ما يترتب علا الدولة من مطلوبات وما تحققه من إيرادات تعمل علا تخفيض العجز وعدم التوازن فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال[1].

المطلب الثاني: تطور نظريات التجارة الخارجية

نظرية تجارة الخارجية هي مجموعة من النظريات التي تهدف إلى فهم أسباب وأثار التجارة الدولية بين الدول تتنوع هذه النظريات بناء على منظور اقتصادي المتبع وتشمل النظريات الكلاسيكية مثل نظرية الميزة المطلقة ل ادم سميث ومزايا نسبية لدافيد ريكاردو ونظرية النيو كلاسيكية والنظريات الحديثة، وتتركز هذه النظريات على العوامل مؤثرة في اتجاهات تجارة مثل فوارق نسبية في التكنولوجيا وموارد والاختلافات في طلب سلع وخدمات بين دول .

[1] عطاالله علي الزبون.مرجع سبق ذكره ، ص16-17

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير أدم سميث في كتابه المعروف بثروة أمم الذي صدر عام 1976 م في نيويورك حيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف إنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage) وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون وبالتالي فان كل دولة ستكتسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة، وتستورد السلع الأخرى .

أما ريكاردوا فقد انطلق في نظريته من أن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في المبادلات التجارية الدولية خلافا لما قال بيه أدم سميث من فكرته للنفقات المطلقة كأساس لذلك، فالواقع أن تتخصص الدول في السلعة التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية أقل كما ذهب ريكاردو إلى أن التجارة الحرة تساعد على زيادة التراكم، فالقيام بالاستيراد المنتجات بأسعار منخفضة يعمل على زيادة الربح وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتراكم الرأسمالي، رغم أن ذلك يؤدي في البداية إلى خفض الطلب على العمال وانخفاض أجورهم.

لكن من خلال هذه النظرية أنها لم تحدد الأسعار والقيم النسبية لسلع موضوع التبادل أي معدل التبادل الدولي كما أنهما لم تأخذ بعين اعتبار العامل النقدي وتأثيره على أسعار وبالتالي نفقات الإنتاج، ومنه بهذا لا يمكن التأكد فعلا من التخصص الدولي قد تم على أساس مزايا نسبية حيث لا يمكن معرفة النفقات ومقرنتها على مستوى الدولي.

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

لقد حاول الاقتصادي السويدي " إيلي هكشر " في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 وإلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه تحت عنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر سنة 1933 أن يتجاوز بعض النقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كمحدد وحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى.

وطبقا لنظرية هكشر وأولين فإن البلاد يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتميز بكثافة استخدام عناصر الإنتاج التي تكون متوفرة لديها بكثرة نسبيا هذه غالبا ما تسمى نظرية نسب عوامل الإنتاج للميزة النسبية، حيث أنها تفرض أن جميع البلاد لها نفس دوال الإنتاج الذي يعني أن قدر متساو

من خدمات عناصر الإنتاج سينتج نواتج متساوية في جميع البلاد ولكن العرض النسبي لعوامل الإنتاج ومن ثم الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تختلف بين البلاد. [1]

أما بخصوص نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج والتي تعود إلى العالم الاقتصادي الأمريكي "بول ساموبلسون" (paul samuelson)، الذي قام بتطوير نظرية هيكشر–اولين في عام 1948، مبينا أن ارتفاع سعر السلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي الذي يدخل في تركيبها بكثرة، وعرفت نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج باسم "نظرية هيكشير– أولين – ساموبلسون" "H.O.S".

وفقا لهذه النظرية فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، حيث أنه إذا توفرت حرية التجارة بين الدول تتقلص الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاجها، وبمعني آخر تكون التجارة الدولية الحرة بديلا لحركة عناصر الإنتاج بين الدول.

من الفرضيات الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، كما تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي لا وجود لرسوم جمركية.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

حاول ليونتيف إثبات نظرية هيكشر اولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال, ولهذا فأن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، أن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى .

الا ان ليونتيف انتهى أيضا ونفس سياق إلى أن تلك نتيجة لا تمثل نقضا لنظرية هيكشروأولين وسبب ذلك أن إنتاجية العمل في الولايات متحدة تصل إلى ثلاثة أمثالها في بلاد أخرى وسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل هو المهارة والتعليم المتطور وبالتالي تكون لدى الولايات المتحدة وفرة في عنصر العمل بنسبة أكبر من رأس مال وليس في هذا نقضا النظرية[2].

إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول فان تفاوت تكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد محددات للتجارة دولية.ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فأن التعامل الأكبر بين الدول الصناعية مرتكز بأساس على إدخال منتجات جديدة وتقنيات جديدة في العملية الإنتاجية وبالتالي فأن منتج الأول للمنتج يحتفظ بحق الاحتكار والسيطرة المؤقتة للإنتاج التي تكلفها له

[1] جمال دين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار هرمة للطباعة و النشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ، الجزائر 2000ص20

[2] رضا عبد سلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، طبعة 2، المكتبة العصرية لنشر و توزيع، مصر 2010ص52

حقوق الإبداع والابتكار وهو ما يعتبر أحدى المحفزات الرئيسية على تحديد والإبداع والابتكار وهو ما يعتبر أحدى المحفزات الرئيسية على تحديد وإبداع المستثمرين .[1]

المطلب الثالث:تعريف سياسة التجارة الخارجية وأنوعها

تعتبر سياسة التجارة الخارجية أساس في إستراتجية الدول لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية .تشمل سلسلة من قرارات والاتفاقيات التي تحدد كيفية التعامل مع سلع وخدمات والاستثمارات حيث تعد أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني للأي دولة حيث تمثل وسيلة الرئيسة للتفاعل مع الاقتصاد العالمي وتحقيق الرخاء الاقتصادي وتتمثل أهميتها في توفير فرص نمو والتنمية الاقتصادية وزيادة فرص عمل وتعزيز وابتكار والتنافسية في سوق العالمية يجب ان تكون هذه السياسة مرنة ومتطورة لمواكبة التحولات الاقتصادية والتجارية والدولية مع تركيز على تحقيق توازن بين مصالح الدولية وتطلعات المجتمع في ظل التحديات وفرص العالمية المتغيرة.

الفرع الأول:تعريف سياسة التجارة الخارجية

سياسة التجارة الخارجية هي جوهرية للاقتصاد الوطني لأي دولة، تهدف هذه السياسات إلى تنظيم تبادل البضائع والخدمات بين دول وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع شركاء التجارة الدوليين .

بغض النظر عن نوع السياسات التجارية المتبعة وفي إطار التجريد العالمي ويمكن تعريف سياسة التجارية في أي دولة على أنها مجموعة من قواعد وأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي الدول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق أهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[2]

كما تعرف السياسات التجارية الخارجية بأنها مجموعة من تنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذا السياسة أهداف محددة وأدوات تساعد على تحقيق أهداف .[3]

الفرع الثاني :أنواع سياسات التجارة الخارجية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين السياسة الحماية وسياسة التحريرية ويمكن أبرزها على نحو التالي

---

[1],زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستير ،جامعة تلمسان 2011ص24

[2]عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصاية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003ص124

[3]عبد رحمان يسرى أحمد,و امان محب زكي، الاقتصاديات الدولي، الدار جامعة جديدة، مصر 2005ص12

أولا :سياسة الحماية

يمكن تعريفها على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير، التي تصنع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية او غير كمية تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية .[1]

ليست هناك بلدان تمارس تجارة دون قيود إطلاقا في الوقت الحالي وكل دول موجودة اليوم فرضت في مرحلة من تاريخها الحديث قيود شديدة على التجارة وحاليا تتفاوت بلدان في حدة قيود [2],و لكن كي يكون تدخل الدولة نجحا لا بد أن يكون جزئيا بمعنى أن تتدخل الدولة في القطاعات التي لا يستطيع أو لا يرغب قطاع خاص العمل بها وهو ما يعني أن تترك الدولة للقطاع الخاص المجالات التي لا يمكن أن يعمل بها بكفاءة .[3]

كما انه هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية :

أ.حجة قواعد التبادل :

تحقيق التكاليف والفوائد وهي حجة تستند في الأساس إلى تحليل تكاليف ويمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد وعند فرض رسوم جمركية على الوردات يمكن أن يكون لذلك تأثير على الأسعار العالمية واقتصاد دول كبرى .و يمكن للبلدان كبرى التي تحقق أرباحا كبيرة من خلال هذه الرسوم أن تستخدم هذه الأرباح لتحسين شروط التبادل التجاري . بشكل عام، من ممكن أن تتبع الفوائد المترتبة على فرض الرسوم الجمركية مع تكاليف مصاحبة، والتي يمكن أن تتضمن تكاليف الزيادة في الأسعار والتشوهات الناجمة عنها في بعض الحالات يمكن للبلدان الكبرى التي لديها تأثير اقتصادي كبير على مستوى العالمي أن تستفيد بشكل كبير من خلال تخفيض الأثر السلبي على مستهلك محلي .لكن رفع أكبر لهذه رسوم سينجر عنه عواقب سلبية قد تتجاوز الأثار الإيجابية المتعلقة بتحسين قواعد التبادل .

حجة تنويع الإنتاج :يتمسك أنصار حماية بتنويع الإنتاج المحلي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج ويعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولي المالي.

---

[1] عبد المطلب عبد حميد، اقتصاديات المشاركة دولية من تكتلات اقتصادية، الدار الجامعة,الأسكندرية، 2006ص131

[2] احمد عبد رحمان احمد، مدخل الى ادارة اعمال دولية، الطبعة ثالثة، دار مريخ، مملكة عربية سعودية 2010ص74

[3] محمد صفوات قابل، منظمة تجارة العالمية و تحرير تجارة الدولية، دار جامعة مصر، 2008ص39

ثانيا :سياسة تحرير

تعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال تعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى ويستند هذا المذهب إلى العديد من حجج منها [1]:

أ.يرى أنصار حرية أنها تتيح التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي ويتوقف تقسيم عمل على مدى اتساع السوق فإذا كانت هناك حرية في التبادل فان سوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عديد كبير من دول .

ب.تقوم تجارة دولية نتيجة الاختلاف نفقات الإنتاج النسبية ويرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.

حجج سياسة تحرير التجارة الخارجية

يعتمد أنصار مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود لتأييد وجهة نظرهم على مجموعة من حجج أهمها :

التخصص والتقسيم الدولي للعمل :تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها بها ميزة نسبية، وبدوره يؤدي لكفاءة استغلال موارد الدولة واستيراد سلع التي لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا .

تشجيع التقدم الفني والتكنولوجي :في ظل التنافس الدولي تسعى كل دولة إلى تطوير إنتاجها وإدخال تحسينات عليه من خلال الابتكارات وتحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني والتكنولوجي، فالمنافسة تجبر المنتجين المحليين الغير إكفاء على الانسحاب من الأسواق وتحفيز المنتجين الأخيران على اعتماد أساليب تطوير المنتجات نحو التقدم الفني والتكنولوجي لتصبح قادرة على المنافسة .

الحد من نشوء الاحتكارات : إن حرية التجارة من شأنها منع انتشار المنشآت و الهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني لا يقوم إلا في ظل حماية .[2]

المبحث الثالث:عموميات حول تحرير التجارة الخارجية

في ظل التغيرات العالمية، وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى الانسياق لما يجري خارج حدودها في مجال التدفق العالمي لرؤوس الأموال والتجارة والمعلومات،بالتالي اتجهت نحو التحرير التدريجي للتجارة الجزائرية

---

[1] يونس احمد البطريق، محمد عبد عزيز عجيمية، التطور الاقتصادي، دار نهضة العربية، بيروت، 1984ص137

[2] عبد رحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء تغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم تسير، جامعة محمد خيثر بسكرة الجزائر 2012 2013 ص 135,ص136

-تعريف تحرير التجارية الخارجية :يمكن تعريف هذه السياسة على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى الحياد ،وهي تعني عدم تدخل الدولة تجاه الصادرات أو الواردات وهي عملية تستغرق وقت ويشكل تحرير التجارة مبدأ أساسي من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة حيث تعمل على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية [1].

- يعرف التحرير التجاري وفقا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بأنه التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية بحيث تشمل جميع الأنشطة الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلعة الداخلة في التجارة الدولية [2].

-يمكن أيضا تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنها برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة ،بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة .[3]

-ومنه نستنتج أن تعريف التحرير التجاري على أنه مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها الدولة لأهداف معينة في مدة محددة من خلال إزالة القيود المفروضة على كافة السلع والخدمات والتحكم في تدفقاتها .

المطلب الأول:خطوات وشروط التحرير التجاري

-التحرير التجاري هو مجموعة من الخطوات الأساسية من خلال مجموعة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف وفيما يأتي نحاول تلخيصها في جدول كالتالي.

[1]قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2006،ص249

[2]- سوزي عدلي ناشد، اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBTتقييد ام تحرير للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010،ص11

[3]-عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000،ص12.

الفرع الأول: خطوات التحرير التجاري

سنتبع أهم خطوات التحرير التجاري التي مر بها من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف:

الجدول رقم 01: يبين خطوات تحرير التجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف:

	النشأة	الأهداف
هافانا ميثاق	قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر في هافانا عاصمة كوبا في الفترة 1947/11/21 إلى 1948/03/24 صدر ميثاق هافانا الذي أوصى بإنشاء هيئة دولية للتجارة وتهيئة الظروف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.	– ضمان زيادة الدخل الوطني والتوسع في الإنتاج والاستهلاك؛ – مساعدة وتشجيع التنمية الصناعية والاقتصادية للدول النامية ؛ – تسيير وصول كل الدول إلى الأسواق من مصادر المواد الأولية وغيرها من وسائل الإنتاج؛ – تخفيض التعريفة الجمركية وغيرها –تمكين البلد المتخلفة من تنمية وتطوير تجارتها واقتصادها وتجنب التسبب في اضطراب التجارة وتأخر تقدمها الاقتصادي.
	1948 إنشاء لجنة مؤقتة لهيئة التجارة	– المصادقة على ميثاق هافانا.
	1950	–دعمGATT باعتبارها أول معاهدة متعددة الأطراف
اتفاقية العامة للتجارة	اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت في أكتوبر 1947 بتوقيع 23	– تحرير التجارة الدولية ؛ – تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود الإدارية على الواردات
التعريفة الجمركية GATT	– دولة أصبحت سارية المفعول1948/01/01	–السعي المتواصل لإزالة هذه الحواجز وفتح الأسواق والزيادة الثابتة في حجم الدخل الوطني ؛ – تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية للسلع والخدمات ؛ –تشجيع ودعم حركة رؤوس الأموال وما يربطها من استثمارات دولية؛ – انتهاج GATT بمبدأ التخفيض الجمركي عبر عدة جولات، من (1962–1986)منها جولة كينيدي ونيكسون

		والأوروغواي إلي غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 1994.
المنظمة العالمية للتجارة OMC	تم الإعلان عليها في مراكش بالمغرب 1994 ضمن آخر جولات GATT وهي جولة الأوروغواي ودخلت حيز التنفيذ في 1995/01/01	– هدفها الأساسي هو تحرير التجارة الدولية ؛ – التعاون في صندوق النقد الوطني والبنك العالمي لتنسيق كل السياسات ؛ – إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في الاقتصاد العالمي للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لديها؛ – إيجاد حل خاص بفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين دول الأعضاء ؛ – توسيع وخلق أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولي والزيادة في نطاق التجارة الدولية ؛ – خلق منافسة في التجارة الدولية تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على :– محمد صفوت قابل، مرجع سابق ص 46

الفرع الثاني :شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

ـ يعتمد تحرير التجارة الخارجية على عدة شروط من أجل نجاحها نقوم بذكر أهمها على النحو التالي و من أجل نجاح تحرير التجارة الخارجية لابد من توفر جملة من الشروط نجملها فيما يلي :

– وجود سياسات اقتصادية سليمة، وتعويم سعر الصرف العملة بهدف إعطاء القيمة الحقيقية لهذه العملة تعكس الواقع الاقتصادي ؛

– تغير نظام الأسعار بالتخلي التدريجي عن القيود الكمية، والتخفيض التدريجي للدعم المخصص للسلع الاستهلاكية (خبز، حليب ؛ زيت ....)؛

–تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية ؛

–من الأفضل قبل القيام بإجراء التخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية زيادة الصادرات ،وهذا يتم بالتزامن مع تخفيض سعر الصرف ليمكن مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج العمالة [1]؛

– تبسيط وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير باختصار عدد المستندات والوثائق المطلوبة من المصدرين والمستوردين، وتسهيل الإجراءات بالموانئ والمطارات والحدود البرية ؛

[1] قدي عبد المجيد،مرجع سبق ذكره ص251

– التسويق الدولي للمنتجات المحلية بالمشاركة في المعارض الدولية والاتصال بالمتعاملين الأجانب .[1]

المطلب الثاني : مزايا تحرير التجارة الخارجية

_إن تحرير التجارة الخارجية لها فوائد يمكن الحصول عليها عند تنفيذ عملية التحرير التجاري تستفيد من عدة مزايا وتتمثل في التالي :

تتمثل مزايا التحرير التجاري في النقاط التالية :[2]

– زيادة التنافسية :يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية ،فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة، وإذا لم تكن القدرة الشرائية لدى المصدرين في هذه الحالة لا يمكنهم التصدير ولهذا يتوجب على المنتجين المحليين، الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أرادوا أن تنافس منتجاتهم الواردات، وهذا الأخير ي عمل على زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة وأكثرها كفاءة .

– التقليص من التزامات الحكومة :المتكفلة بالتجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى .

– المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي :إن عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة، ولهذا نجد اشكالا مختلفة للاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المصدر الذي ينتمي لدول الاندماج المعينة، وهذا عن طريق إزالة الجمركية وغير الجمركية.[3]

–التطور التكنولوجي والابتكار :يمكن أن يحفز التجارة الخارجية حيث يتعين على الشركات العمل على تطوير وخدمات جديدة لتلبية احتياجات الأسواق المختلفة .

–تحسين العلاقات الدولية :من خلال التجارة الخارجية يمكن أن تتطور العلاقات الدولية بين الدول وتعزيز التفاهم والتعاون الاقتصادي بينهم .

–تعزيز التنمية الاقتصادية :يمكن للتجارة الخارجية أن تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة ،حيث يتم تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة .

–تنويع المصادر والموردين :من خلال التجارة الخارجية يمكن تنويع مصادر المواد الخام والموردين، مما يساعد على تقليل المخاطر وتعزيز استدامة العمل .

–تحقيق التوازن التجاري : يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد على تحقيق التوازن في العجز التجاري أو الفائض التجاري للدولة من خلال الزيادة في الصادرات وتقليل الواردات.

---

[1] أحمد جبيب زغودي، مرجع سابق، ص38

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص249 –250

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص ص 249–250

المطلب الثالث :عوائق تحرير التجارة الخارجية :

_التحرير التجاري له صعوبات ومشاكل قد تواجهه عند محاولة تنفيذ عملية تحرير التجارة الخارجية و تتمثل عوائق التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

– الحواجز الطبيعية : كتكاليف النقل والمواصلات، المسافات الطبيعية، العوائق الجغرافية .

– الحواجز الثقافية : اللغة والتقاليد، المواقف السلبية تجاه التجارة أو الاتصالات الأجنبية .

– حواجز السوق: المنافسة غير الشريفة ،التجارة الاحتكارية، إستراتيجية المنافسة، أدوات تعظيم الأرباح للمؤسسات عابرة القوميات .

–الحواجز السياسية : الرسوم الجمركية ،الحصص أو تراخيص التصدير، إعانات الإنتاج المحلي وخطر التصدير، مخططات زيادة الإنتاج، القيود الفنية الإدارية .

–الحواجز الاقتصادية: تشمل المخاطر الاقتصادية كالتضخم والانكماش الاقتصادي .

– التشريعات واللوائح : قد تواجه الشركات صعوبة في فهم والامتثال للتشريعات واللوائح المحلية في الأسواق الخارجية قد تتطلب متطلبات إضافية أو تعديلات على المنتجات والعمليات .

–التكنولوجيا والبنية التحتية : قد تحتاج إلى تكنولوجيا وبنية تحتية متطورة لدعم عمليات التجارة الخارجية وقد تواجه صعوبة في الوصول إلى هذه الموارد في بعض الأسواق .

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009،ص254 .

خلاصة الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول تطور نظريات التجارة الخارجية ،حيث تشير النظرية التقليدية إلى أن التبادل الدولي يحدث بين دول مختلفة بناء على اختلافات الإنتاجية الطبيعية ،فيما تسلط النظرية الحديثة الضوء على التخصصات التي تخلق مزايا تنافسية لبعض بلدان ،مما يعزز نموها الاقتصادي عن نشاط الاقتصاد الوطني ،و يمكن فهمه من خلال مجموعة من العوامل مثل الموارد الطبيعية والبشرية ،ورأس المال والتقنية ،و التكنولوجيا، والتخصص الاقتصادي . تطرقت التطورات في نظرية النمو الاقتصادي عبر الزمن من الفكر الكلاسيكي إلى النيوكلاسيكي، حيث أكد الأخير على دور التقدم التكنولوجي في استمرارية النمو الاقتصادي على المدى بعيد .

الفصل الثاني :مسار التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية–

تمهيد الفصل الثاني

منذ عقود عانت الجزائر من تحديات اقتصادية متعددة ،حيث تمتاز البلاد بالاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي الإيرادات مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار السلع الأولية على المستوى العالمي .بالرغم من تحقيق نمو اقتصادي ملموس في الثمانينيات بفضل ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذا النمو كان غير مستدام بسبب التقلبات في أسعار النفط ،و لتحقيق التنويع الاقتصادي اتخذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التنمية التي تضمنت تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد كما شهدت بلاد جهودا مستمرة لتطوير البنية التحتية وتعزيز الصناعات الوطنية وتشجيع الاستثمار، حيث تسعى الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية لأنها تلعب دورا حاسما في تعزيز مسار النمو الاقتصادي للبلاد، من خلال فتح الأسواق الدولية وتشجيع التبادل التجاري حيث يمكن أن تستفيد من العديد الآثار الإيجابية، بما في ذلك زيادة الإنتاجية وتنويع الصادرات وتحسين الإنفاق العام .على سبيل المثال يمكن أن يشجع تحرير التجارة الخارجية الشركات المحلية على تحسين جودة منتجات وخفض تكاليفها مما يجعل أكثر تنافسية على مستوى العالمي كما يمكن أن يعزز التبادل التجاري تنويع الصادرات وتقليل اعتماد الاقتصاد على صادرات معنية مثل النفط والغاز وكذلك تسعى تحرير التجارة الخارجية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد مما يساهم إلى نقل التكنولوجيا وتحفيز التنمية الصناعية وتوفير فرص عمل، ومع ذلك يجب أن تراعي التحديات المحتملة مثل تأثيرات تحرير تجارة على الصناعات المحلية الحساسة وتوظيف العمالة المحلية لذلك يتطلب توازن بين فتح الأسواق وحماية المصالح الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو الأتي

المبحث الأول :مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني :مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثالث :بناء نموذج قياسي

المبحث الأول :مسار النمو الاقتصادي في الجزائر .

مسار تطور نمو الاقتصادي في الجزائر يتجه نحو إصلاح الاقتصادي وتعزيز القطاعات غير النفطية ،تشمل هذه الجهود تعزيز الصناعة ،و الزراعة ،و السياحة ،و التكنولوجيا ،بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومع ذلك لا يزال هناك حاجة إلى تحسين بيئة الأعمال وتقليص البيروقراطية وتعزيز التعليم والتدريب المهني لدعم النمو المستدام وتحقيق التنمية الشاملة .

المطلب الأول: مسار النمو الاقتصادي في مرحلة الثمانيات .

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات ،و قد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع تغير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي بسبب نتائج السلبية التي أظهرتها حصيلة السبعينات للاستثمارات العمومية المخططة ،و منه سنتطرق في هذا المطلب إلى المخططات التنموية للثمانينات فيما يلي :

أولا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

حرصت الحكومة انطلاقا من هذا المخطط على زيادة الاهتمام بباقي القطاعات (الزراعة ،التربية ،السكن)،و قد بلغ إجمالي مخصصات هذا المخطط مبلغ ،400.6مليار دينار جزائري موجهة لاستكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين وإنجاز مشاريع جديدة حيث بلغت حصة الاستثمارات الصناعية 38.5%و هي نسبة منخفضة مقارنة بحصتها خلال المخططات السابقة ،و في المرتبة ثانية قطاع فلاحة ب18.5%و من ضمنه قطاع الري بنسبة 49% لم تسجل من قبل زيادة الطلب عليه وإدراك السلطات خطر التبعية الغذائية ،ثم قطاعات السكن والتربية والتكوين والصحة بحصة 25%و التي أصبحت تكتسي أهمية اكبر مقارنة بالمخططات السابقة .[1]وهدفت من خلال تطبيق هذا مخطط لتحقيق ما يلي :

-تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990بفضل تنمية مستمرة .

-توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكيفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة نشاطات اقتصادية متكاملة.

[1]محمد هبول ،محاضرات لمقياس الجزائر في التنمية و تخطيط، مطبوعة دروس موجهه للسنة ثانية علوم اقتصادية جامعة ميلة،2020، ص 8.

-بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة سابقة

-التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.[1]

و خلال هذه الفترة واجهت الجزائر العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية وارتفاع أسعار بترول من 17.25دولار للبرميل سنة 1981،و للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثلت في إعادة الهيكلة منها العضوية وأخرى مالية .

انطلقت عملية إعادة الهيكلة العضوية بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 4 أكتوبر 1980،ضمن مخطط الخماسي الأول ،حيث كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 8 مؤسسات وتعداد المؤسسات الجهوية 256 مؤسسة ،و كان هدف هو تفتيت الأول إلى 145و الثاني إلى 1200مؤسسة وتمت هذه العملية على مرحلتين المرحلة الأولى والتي امتدت من فيفري 1981إلى 1982، واهتمت هذه مرحلة بالإجراءات التالية :

-كيفيات تطبيق تحويل الملكية

-تمويل استغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية .

وانتهت هذه المرحلة بإنشاء 348مؤسسة، أما المرحلة الثانية فقد انطلقت من مايو 1982، وهي تتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة العضوية وتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسات الجديدة

أما بنسبة لإعادة هيكلة المالية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل تجسيد استقلالها وبالتالي الاستغناء على إعانة الدولة وبهذا تتحول مؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية وتبنت هذه السياسة مجموعة من القوانين ومن نتائج إعادة الهيكلة المالية بعدم نجاح باعتبار أن المؤسسة

[1] مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004،أطروحة دكتوراه،تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006ص351.

الوطنية تشكو من ضعف في تسيرها الداخلي موازنة مع جهاز إنتاجي عمومي ذي تكاليف مرتفعة ،و يرجع هذا إلى عدم تكامل المؤسسة وطنية وتركيزها ،عدم تخصص، ضعف كفاءة الهياكل الداخلية .[1]

ثانيا المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

يعد المخطط الخماسي الثاني آخر المخططات التي شهادتها الفترة الاشتراكية ،و قد عول عليه القائمون على الدولة في تلك وقت كثيرا من أجل استدراك النقائص التي شابهت تنفيذ المخططات السابقة، وقد وضعت مجموعة من السياسات والبرامج خلال هذا المخطط والتي حددت لها غايتان أساسيتان [2]:

-تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ومواصلة النمو .

-المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وتلبية الحاجات الأساسية للسكان .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة ،فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550مليار دينار جزائري كاستثمار في هذا المخطط كان هدف منه الوصول إلى الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة ،إن تمتع الجهاز الإنتاجي بفعالية أكبر بصفة عامة وأنجزت الاستثمارات المخططة فعلا بصفة خاصة ،و المتمثلة في تحقيق وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير موارد أخرى من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية .[3]

المطلب الثاني :مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة التسعينيات .

بعد سلسلة الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات ،و تطورات البيئة الداخلية والخارجية، وتحولات الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فتحت الجزائر باب الإصلاح مجددا .هدفت هذه الإصلاحات إلى تهيئة المحيط الاقتصادي والاجتماعي لمرحلة التنمية الموسعة، من خلال تنظيم النشاط المصرفي والاستثمارات، إضافة إلى إصلاحات في الجوانب الضريبية والتجارة الخارجية .

---

[1] ساعد محمد ،محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة دروس موجهة لسنة ثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت،2018، ص33

[2] سليم رضوان، السياسات الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009-2010ص34

[3] زرنوحياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 2005-2006ص 170

1-اتفاق الاستعداد الائتماني الأول مايو 1989:

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 مايو 1989المحدد ب 18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل صندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول 1989و ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة،وهذا البرنامج تزامن مع حكومة "مولود حمروش "التي انتهجت الإصلاحات السريع عن طريق صدمة ورأت هذه الحكومة أن الأدوات ملائمة لتسير النقدي والمالي فعال يتمثل في إصلاح ميادين القرض والأسعار الجبائية، بحيث يسمح بإعادة الاعتبار للعقلانية الاقتصادية تدريجيا على مستوى السوق والمؤسسة ويساعد على إقامة أدوات البحث لرفع الإنتاجية وإعادة انطلاق استثمار بشكل فعال .[1]

2-اتفاق الاستعداد الائتماني ثاني جوان 1991.،أما اتفاق ثاني فهو الاستعداد الائتماني فتم توقيعه في 3جوان 1991بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط ب 100مليون دولار (جوان 1991،سبتمبر 1991،مارس 1992)، غير أن قسط رابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في فصل الأول من 1992[2].

و قد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق مبرم بينها وبين الصندوق في مايو 1989و جوان 1991 والاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989،حيث تضمنت فيه السلطات الجزائرية في إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عميقة التي تهدف إلى التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات، وتحرير التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل دينار، وإعادة حماية اجتماعية للطبقات الفقيرة نظرا الانعكاسات إجراءات الاستقرار عليها [3].

3-برنامج تثبيت هيكلي 1994 :امتد هذا البرنامج إلى مارس 1995 وتضمن هذا البرنامج مجموعة من أهداف التالية :

-استعادة توازن ميزان مدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياط النقد الأجنبي

---

[1] حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية ن 1996ص52

[2] نور الدين حامد، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة جزائر)، ملتقى الدولي لسياسات الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2004ص 6

[3] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق نقد الدولي، الطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996 ص199ص200

-تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3%من ناتج المحلي الخام خلال البرنامج

-رفع معدل النمو الاقتصادي .

-التحكم في التضخم ومقارنته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3%4%.

و يتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق مجموعة من الإصلاحات تتمثل في ،تسريع عملية تحرير تجارة وإلغاء إعانات الدعم العامة، تخفيض قيمة دينار وكذلك تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للموارد القاعدية، وقد استفادت الجزائر بموجب هذا الاتفاق من تسهيلات مالية قدرت ب 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاص [1].

4-برنامج التصحيح الهيكلي الثاني (1995-1998):

تبن لنا من خلال برنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي، أظهرت الجهود الجزائرية التي تستهدف جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الجوانب المالية والنقدية والتجارية والهيكلية، تهدف هذه الجهود من خلال برامج التصحيح الهيكلي، إلى تحقيق تحولات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ،من خلال تطبيق سياسات معنية تسعى إلى تحقيق الاستقرار الكلي . وقد تم الاتفاق على برامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في 22 مايو 1995، ومن أهدافه ما يلى[2] :

-تخفيض نسبة تضخم إلى 10.3%.

-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء التدعيم للسلع .

-الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي .

-أن يعالج احتياط صرف 3 أشهر من الوردات

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة تشغيل (تجربة الجزائرية)،الاردن، دار حامد للنشر و التوزيع، 2009 ص137

[2] ساعد محمد،مرجع سبق ذكره، ص51

المطلب الثالث : مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من فترة 2000-2024

يعتبر النمو الاقتصادي تحديا كبيرا لتقدم الدول النامية وفي الجزائر، اعتمدت سياسات إنعاش اقتصادي وبرامج تنموية منذ عام 2001 لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي، سأركز في هذا المطلب على النمو الاقتصادي والبرامج التنموية التي تما تطبيقها وأثرها على الاقتصاد .

أولا:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .(2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كان جزءا من جهود الحكومة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في أهداف نوعية وأخرى عملية .

وتتمثل الأهداف نوعية في [1]:

-تحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة .

-تطوير المنشآت الصحية والمرافق الجوارية .

-إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها .

-تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية وهذا باعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب .

و من أهداف عملية هي [2]:

-دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة

[1]عمار عماري، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقيم أثار برامج العامة وانعكاسات على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسير -جامعة سطيف 1-الجزائر يوم 11-12 مارس 2013 ص6،7

[2]سامية بزازي، خير الدين معطى الله، البرامج التنموية و أثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001-2004،الملتقى الدولي حول تقيم أثر لبرنامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة سطيف 1 الجزائر أيام 11 12مارس 2013 ص4.

-ركز البرنامج على توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-كما اهتم برنامج بالمنشاتالقاعدية، والعمل على تقوية الخدمات العالمية وتحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية .

ثانيا :البرنامج التكميلي(2005-2009)

خصص له غلاف مالي قدر ب 130مليار دولار وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو بوجه عام وبصفة خاصة على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، فهو يهدف إلى فك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط على الشمال ،فحسب الإحصاء الوطني للسكان والسكن الذي أجرته الجزائر سنة 2008فإنه من بين 34.8مليون نسمة من الجزائريين يقطن 80بالمائة منهم في المدن الشمالية ،و هو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، لاسيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطاب للتنمية كما اهتم هذا البرنامج كذلك وعلى غرار البرنامج الأول بالبطالة ،و التشغيل ،الصحة، التعليم الأشغال العمومية، إضافة إلى أنه تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني [1].

ثالثا :برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

خصص له ما يقارب 286مليار دولار ،و اعتبر هذا البرنامج الأضخم على الإطلاق في تاريخ الجزائر منذ استقلالها حيث شملت شقين[2] :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في سكة الحديدية ،الطرق والمياه بمبلغ 9.7000مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دينار جزائري ،أي ما يعادل 153 مليار دولار .

[1]سموك نوال ،أثرالإنتفاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارة و علوم تسير قسم علوم اقتصاد،2018 ،ص243ص244

[2]بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الاثنين 24ماي 2010،برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة .

بالنسبة للتوزيع القطاعي للبرنامج فقد حاز تحسين ظروف معيشة السكان على 45.42 بالمائة وتطوير هياكل قاعدية 38.52بالمائة أما دعم التنمية الاقتصادية فقد حاز على 15.06بالمائة .

رابعا :برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج جزءا متكاملا من البرامج التنموية السابقة ،حيث يغطي عمليات الاستثمار العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019،تم إنشاء صندوق لإدارة هذه العمليات ضمن برامج توطيد النمو الاقتصادي ،و الذي يأتي ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

و خصص له مبلغ قدر ب 4079.6مليار دج في 2015 مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016 ،حيث نالت فيه المنشآت لقاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر [1].

كما تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

-الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية ن وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة .

-الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ،و الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه .

-استحداث مناصب الشغل ،و مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل .

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances

[2] مسعودي زكرياء، تقيم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية، بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-2016المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 06،جوان 2017،ص221

خامسا :مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2020-2024:

توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024،حيث سطرت إنجاز 12841مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42مليار دينار إلى جانب 85919 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292مليار الذي يتوفر على التمويل في الوقت الحالي كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ الحصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ،و بملغ إنجاز قدره 67.73مليار ،ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزويد بمياه الشرب 2465مشروع[1] .

و من أهداف هذا المشروع[2] :

-تسجيل مرحلة جديدة للصناعة التركيبية من خلال تحديد المزايا التي يجب منحها لتحقيق معدل إدماج أعلى .

-محاربة البيروقراطية بكافة أشكالها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ،بشكل حقيقي وفعال ومستمر .

-التكفل بصفة حقيقية وفعالة بمسألة الاستثمار من خلال ضمان الشفافية

-وضع آلية من شأنها مساعدة المستثمرين على وحدات إنتاج متوقفة في الخارج والاستفادة من الفرص المتاحة لتلبية احتياجاتنا من حيث العتاد .

[1]بن معتوق صابر ،قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي 2020-2024،مجلة السياسة العالمية،2021، 5ص294.

[2]بن معتوق صابر ،المرجع سبق ذكره، ص198

المبحث الثاني : مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

تعتبر أزمة النفط عام 1986نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري ،انخفضت أسعار النفط بشكل حاد وتأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير ما أدى إلى استمرار الركود من خلال زيادة عبء المديونية الخارجية وضغط المنظمات الدولية ،هذا الانهيار أعطى إشارة بأنه يجب على الجزائر التحرك لإصلاح قطاع التجارة الخارجية والهدف الرئيسي لهذا الإصلاح هي أنه كان انتقاليا، ومرت عملية تحرير التجارة الخارجية بثلاثة مراحل كالتالي :

- المطلب الأول: مرحلة التقييد الكلي للتجارة الخارجية:

- مرحلة التحرير المقيد 1990: لقد ظهرت إبتداء من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة أدت إلى انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق و إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ، ويبرز ذلك من خلال إجراء شكلي تمثل في إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988 وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، إلا أنه غير معمق في جوهر النظام القديم ، وقد اتبع هذا القانون بالمرسوم رقم 201/88 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر ، أمنا الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بعد سنة 1989 التي أدخلت بعض التعديلات والتي تعتبر من أبرز معالم التخلي عن النظام السابق ، والتي أقرت إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدى الميادين الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين .[1]

تم إصدار قانون النقد والقرض في أبريل 1990 –القانون 90-10- الذي يتضمن تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،وفي نفس السنة صدور القانون رقم 90-16 من قانون المالي التكميلي لعام 1990،والذي تقرر في المادة 41،ولأول مرة منذ إنشاء وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية ،السماح باستيراد السلع لإعادة بيعها للتجار التجاريين .

النظام رقم 90-02المؤرخ 7سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين ،وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.

[1]- حمشة عبد المجيد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية، تخصص أقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص88،87

قانون 90-22المؤرخ في 7أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري ، وقد وضع هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي والمتمتع بحقوقه المدنية .[1]

لقد تبع ذلك في نفس السنة صدور القانون رقم 90-16 من قانون المالية التكميلي لعام 1990، والذي تقرر في المادة 41، ولأول مرة منذ إنشاء و تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية السماح باستيراد السلع لإعادة بيعها للتجار الجزائريين .[2]

المطلب الثاني :مرحلة التحرير الجزئي للتجارة :

تمت من 1990-1993 حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 وتم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار وذلك بالسماح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداءا من أبريل 1991 وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية .[3]

قامت الحكومة بعملية تخفيض الدينار سنة 1991كإجراء أساسي في اتفاق **ستاندباي** سنة 1991 وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة 1987[4].

قد تمت اجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد البضائع وأصدر عدة أنظمة منها 90-02 المتعلق بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة و 90-03 المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر و90-04 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة .[5]

---

[1]-حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف – دراسة حالة 2008-2014،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة حمه لخضر بالوادي، مذكرة منشورة، 2014-2015،ص49 .

[2]- Maache f & Abbas benlarbi trde openness and economic growth in Algeria empirical test (1985-2015) journal of legal and economic research 5(3) (2022) p 79

[3]YBENABDELLAH La reforme economique en ALgerie incuonde arabMAGHreb 1999 P22

[4]حشماوي محمد، التجارة الدولية، رسالة ماجستير ، 1993،جامعة الجزائر، ص171

[5]المرسومين التنفيذيين رقم 90-10و 90_16سنة 1990

المطلب الثالث :مرحلة التحرير الكلي للتجارة :

لقد تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداءا من سنة 1994 اجراءات لتمويل التجارة الخارجية وتوسيعها ومن بينها :

-برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994-1995: وهو برنامج قصير المدى دخلت بموجبه في مرحلة جديدة من الاصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الإقتصاد الوطني ، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق واتخذت عدة إجراءات لتمويل التجارة الخارجية من أجل استعادة وتيرة الاقتصاد وتقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية ،تحرير الأسعار وإلغاء دعمها وتعديل قيمة الدينار وتعديل كاف لسعر الصرف فابتداءا من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا وبعد تطبيق برنامج الاستقرار تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى2,64مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1,5 مليار سنة 1993.

- برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:

يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية و المالية ، ركز على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف مابين البنوك سنة 1995وتم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية و الحدود القصوى للتعريفة الجمركية من 50في سنة 1996إلى 45 في 1997 واعتمدت بعض السياسات أهمها إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم ،إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد وتحرير الأسعار تمويل التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف .

فيما يخص التجارة الخارجية فقد تم حصر قائمة المواد من الاستيراد في ثلاث مواد فقط والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة للتصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها فبحلول جوان 1996أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية .[1]

تم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشأها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدول الأكثر

[1]-فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بيت اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012،ص113

تفضيلا و حددت فيها المعدل المنخفض 05/يخص المواد الأولية ومعدل 5/يخص المنتجات النصف المصنعة ،معدل أقصى 30/يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية [1]

حدد تاريخ دخول التعريفة الجمركية حيز التنفيذ إبتداءا من أول جانفي 2002 تم اعتبارها تعريفة معاقبة الانتاج الوطني بدل أن تكون حمائية له لذا عدل هذا الأمر غير المرسوم رقم 02/02المؤرخ بتاريخ 25فيفري 2002 بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية .[2]

جاء الأمر رقم 03-03المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة ليلغي السابق ويتم إعادة صياغته من جديد لتعزيز قواعد إقتصاد السوق، وإندماج الجزائر في القطاعات الإقتصادية والعالمية والإقليمية، فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع عقد الشراكة مع الاتحاد السوفياتي .[3]

في سنة 2007 تم تحديد شروط تصدير بعض المنتجات والمواد و البضائع ،ويتعين على الم صدرين مراعات بنود دفتر الشروط، أما سنة 2008 فقد تم تعديل الأمر 03-03بالقانون رقم 08-12 المورخ في و25جوان 2008 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة من أهمها ، تم توسيع الممارسات التي تقيد المنافسة (المادة 10) ، مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة ، تحت وصاية وزير التجارة (المادة 23) . [4]

في سنة 2010تم تحديد كيفيات متاعبة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقية التبادل الحر وضرورة تقديم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية قبل أي عملية استيراد .

هنا قررت الجزائر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الأوروجزائرية ،ومنطقة التجارة الحرة العربية، وكذا محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .[5].

---

[1]-زينب، يعلي، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2010،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 2011،2012/3،ص190

[2]-مرجع نفسه نفس الصفحة

[3]-Minister du commerce www mini commerce gov dz

[4]- أنظر القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل والمتمم للامر رقم 03-03 المؤرخ في 19جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة .

[5]-مغنية، موسوس :أثر تحرير التجارة الخارجية على إقتصاديات دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، تخصص :تحليل إقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2015،2016/3

المبحث الثالث :أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1960-2022.

سيتم من خلال هذا المبحث واعتمادا على تقنيات الاقتصاد القياسي، بناء نموذج قياسي للنمو اقتصادي وتوضيح اثار تحرير سياسات التجارة الخارجية عليه، واهم المتغيرات التي تؤثر عليه.

المطلب الأول: التعريف بنموذج الدراسة :

قابلنا في موضوع مذكرتنا متغيرين أساسين متغير متمثلان في النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والمطلوب معرفة إذا كان هناك علاقة بين هذه المتغيرات وكيف تأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،

و من هنا يجب التطرق الى مجموعة من مصطلحات الأساسية وهي كالتالي :

الانحدار الخطي البسيط :Regreession Linear Simple

الانحدار هو دراسة للتوزيع المشترك لمتغيرين أحدهما متغير يقاس دون خطأ ويسمى المتغير المستقل Independent variable ويرمز له ب x والآخر يأخذ قيما تعتمد على قيمة المتغير المستقل ويسمى التابع dependent variale و يرمز له بالرمز Y .

و الهدف من دراسة الانحدار هو إيجاد دالة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي قد يطرأ على المتغير التابع Y تبعا لتغير في قيم المتغير المستقل x .

الانحدار الخطي المتعدد: ويسمى أحيانا النموذج الخطي العام هو امتداد للنموذج البسيط حيث انه يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد، في حالة النموذج البسيط كان الامر يعتمد على متغيرين متغير تابع والآخر متغير مستقل، لكن في حالة نموذج العام قد يتضمن عدد من متغيرات من بينها قد يكون هناك تابع واحد والعديد من المتغيرات المستقلة .[1]

الفرضيات الانحدار الخطي: ومن الفرضيات المقترحة هي كالتالي

1- يوجد علاقة خطية بين المتغيرين

2- ثبات تجانس تباين

3- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

4- الأخطاء تتبع التوزيع طبيعي

مشاكل القياس:

[1] محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 55

مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء :

يظهر الارتباط الذاتي كأحد المشاكل الناتجة من خرق فرض من الفروض الأزمة لتطبيق المربعات الصغرى العادية على نماذج الانحدار نتيجة لعدم استفاء الفرض الخاص بالتغاير.

مشكلة اختلاف التباين :

من بين الفروض التي يبنى عليها نموذج الانحدار الخطي هو الثبات تباين الأخطاء ن ويترتب عن إسقاط هذا الافتراض عدة مشاكل في القياس، وكأننا نحصل على معلمات لا تتصف بالكفاءة بالرغم من تحقق خاصيتي عدم التحيز والاتساق وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى ،كما تصح التباينات المشتركة الخاصة بالمعلمات متحيزة وغير متسقة لتصبح اختبارات الفروض غير دقيقة أو ملائمة، كما أن التنبؤات بواسطة النموذج المقدر تكون أقل مصداقية .

مشكلة التعدد الخطي :

و هي خاصة بنماذج الانحدار المتعددة كون إحدى فرضيات النموذج الكلاسيكي للانحدار المتعدد هي أن المصفوفة المشاهدات عن المتغيرات المستقلة رتبة تامة .

مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء :

من بين الفروض التي تعتمدها في تطبيق طريقة المربعات الصغرى من أجل عملية التقدير هي أن بواقي النموذج المقدر أي الأخطاء المقدرة تتوزع توزيعا طبيعيا.[1]

المطلب الثاني : التعريف بمتغيرات الدراسة :

تعتبر التجارة الخارجية من العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر فتتمثل هذه المتغيرات في الصادرات والوردات كمتغير مستقل وإجمالي ناتج المحلي كمتغير تابع .و منه نعرف المتغيرات التي سبق ذكرها كما يلي :

1- إجمالي الناتج المحلي: (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) منذ سنة 1960 إلى غاية سنة 2022، ويعرف على أنه هو مجموعة القيمة المضافة الإجمالية التي يضيفها جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، ويتم حسابه دون إجراء خصومات الاستهلاك الأصول المصنعة أو الاستهلاك وتدهور الموارد الطبيعية . البيانات بالدولار الأمريكي الحالي ويتم تحويل الأرقام بالدولار للناتج محلي الإجمالي من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة

[1] عمران بين عيسى، محاضرة مدعمة بأمثلة محاولة باستخدام برنامج EVIEWS موجهة للسنة الثانية ماستر ميدان الاقتادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019، ص 78-80

بالنسبة لبعض البلدان التي لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر المطبق فعليا على المعاملات الفعلية للعملات الأجنبية، يتم استخدام عامل تحويل بديل.

2- الصادرات: الجزائرية منذ سنة 1960 إلى غاية سنة 2022 الوحدة صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المقدمة إلى بقية العالم ،و تشمل قيمة البضائع الشحن، التأمين، النقل ،السفر، الإتاوة، رسوم التراخيص، والخدمات الأخرى مثل الاتصالات البناء، المالية، المعلومات الأعمال ،الخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية ويستثني تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار، التي كانت تسمى سابقا خدمات العوامل والمدفوعات التحويلية . البيانات بالدولار الأمريكي الحالي .

3- الواردات :واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)،تمثل واردات جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المستلمة من بقية العالم وتشمل قيمة البضائع، الشحن، التأمين، النقل ،السفر ،الإتاوة، رسوم تراخيص، والخدمات الأخرى، مثل الاتصالات، بناء، المالية، المعلومات ،الأعمال، الخدمات الشخصية والخدمات الحكومية، ويستثني تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار والمدفوعات التحويلية , البيانات بالدولار الأمريكي الحالي .[1]

تم الحصول على هذه البيانات من موقع البنك الدولي

الجدول رقم (02): احصائيات المتغيرات المدروسة

سلسلة Name	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1960	2723615451	1063385881	1828734328
1961	2434747056	1125937987	1643546078
1962	2001444544	396163384.7	416673668.1
1963	2702982018	667222517	995387052.2
1964	2909316435	729774643.2	856495849.8
1965	3136284307	708923934.5	810198782.3
1966	3039859187	789943812.7	749433873.6
1967	3370870376	789943812.7	729178904
1968	3852147027	891218660.5	931728599.6

[1] وثائق من البنك الدولي

1969	4257253264	1012748478	1195043265
1970	4863526897	1073513326	1417847869
1971	5077183094	936360464.6	1404540636
1972	6766743957	1383769500	1740871306
1973	8707858912	2220822992	2750792039
1974	13209871626	5118698918	4688153800
1975	15557902754	5241291935	6684546140
1976	17728240932	5859996277	6580487773
1977	20972113685	6414649589	8753826797
1978	26364491313	6732393454	10590281903
1979	33243706860	10354849612	10925793281
1980	42345829079	14540906201	12847073135
1981	44348590461	15338958197	13693843725
1982	45207167470	13980251588	13109208304
1983	48801369800	13635984130	12591881327
1984	53698548293	13805905456	14749040620
1985	57937868670	13664028064	15493853614
1986	63692007897	8187453058	14758682284
1987	66745818375	9526280058	12289313328
1988	59089396860	9163505595	13356401461
1989	55634721573	10369902260	15863715871
1990	62048507531	14546456704	15473054068
1991	45715676428	13311409366	10788791994
1992	48003133347	12154198605	11458103093
1993	49945584453	10880084682	11556877008
1994	42543176829	9585286282	11084076997
1995	41764291672	10940062643	12110069749
1996	46941554225	13970016988	11240014124

1997	48177612042	14889922793	10279946208
1998	48187781984	10880008006	10850007516
1999	48640671735	13692404115	11079856776
2000	54790398570	23050166017	11390170996
2001	54744697926	20085449436	12053062836
2002	56760355865	20152501384	14547471885
2003	67863850334	25957128354	16203134635
2004	85332581189	34178449805	21886269334
2005	1.03198E+11	48714917515	24843324530
2006	1.17027E+11	57121818900	25651590906
2007	1.34977E+11	63531235749	33568752129
2008	1.71001E+11	82034752287	49096310473
2009	1.37211E+11	48533798524	49331031274
2010	1.61207E+11	61975419482	50654743650
2011	2.00013E+11	77581318065	57376123735
2012	2.09059E+11	77123040201	59612008192
2013	2.09755E+11	69659422390	63767462869
2014	2.1381E+11	65185653729	68262382749
2015	1.65979E+11	38460337534	60621174197
2016	1.60034E+11	33403117257	56097084706
2017	1.70097E+11	38496745565	55603294988
2018	1.74911E+11	45233969232	56328899570
2019	1.7176E+11	39014337553	49974211912
2020	1.45744E+11	25461283137	40605221145
2021	1.63472E+11	43703596210	43256402131
2022	1.94998E+11	68903142523	46228396463

المصدر :بنك الدولي

	GDP	IMP	EXPO
Mean	7.18E+10	2.04E+10	2.24E+10
Median	4.88E+10	1.23E+10	1.37E+10
Maximum	2.14E+11	6.83E+10	8.20E+10
Minimum	2.00E+09	4.17E+08	3.96E+08
Std. Dev.	6.60E+10	2.02E+10	2.33E+10
Skewness	0.827410	1.022787	1.144964
Kurtosis	2.339176	2.604715	3.100765
Jarque-Bera	8.334682	11.39414	13.79155
Probability	0.015493	0.003356	0.001012
Sum	4.53E+12	1.29E+12	1.41E+12
Sum Sq. Dev.	2.70E+23	2.53E+22	3.38E+22
Observations	63	63	63

المصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

تحليل إحصائي للمتغيرات:

الناتج المحلي الإجمالي:بلغ الناتج المحلي الاجمالي أعلى قيمة ب 2.14E+11 سنة 2014 وكانت أفل قيمة 2.00E+09 سنة 1962، وكان المتوسط الحسابي لهذه السلسة7.18E+10

الصادرات :بلغت الصادرات أعلى قيمة ب 6.83E+10 و كانت أقل قيمة 4.17E+08، وكان المتوسط الحسابي لهذه السلسلة 2.04E+10 .

الواردات :بلغت الوردات أعلى قيمة ب 8.20E+10و كانت أقل قيمة ب3.96E+08 وكان متوسط الحسابي لهذه السلسلة 2.24E+10 .

شكل رقم (01): تطور الصادرات و الوردات و الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية من 1960-2020

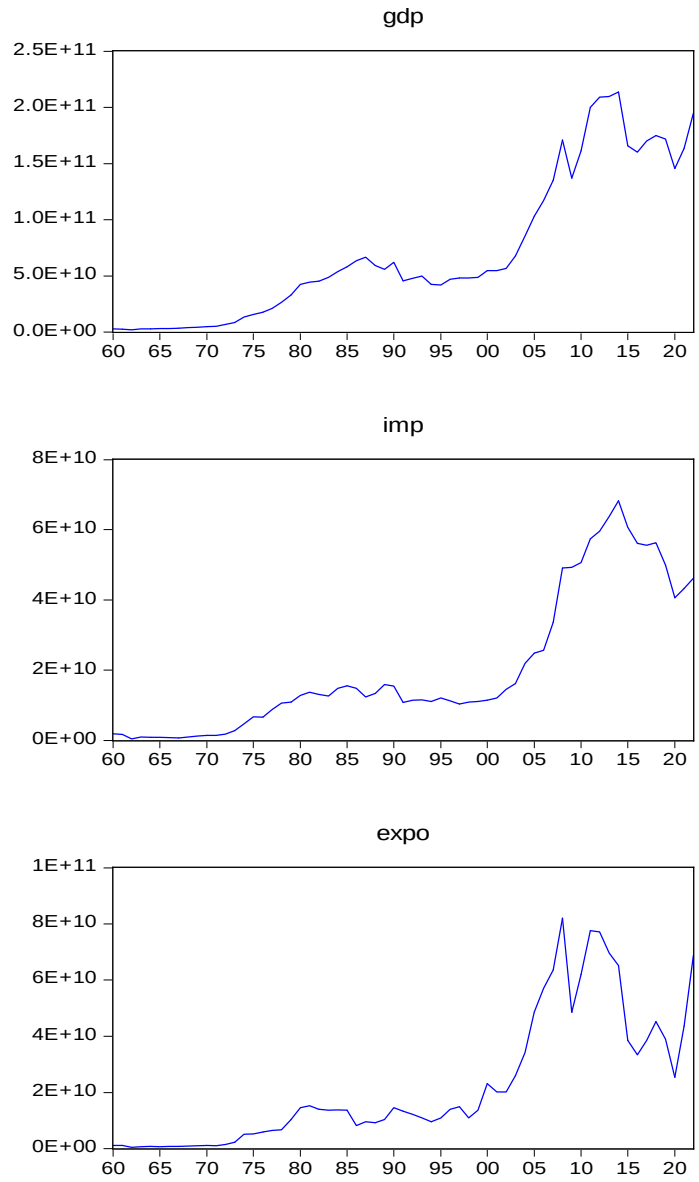

مصدر :من اعداد الطالبتان بناء على متغيرات دراسة

المطلب الثالث: نتائج الدراسة :

معادلة نموذج الانحدار:

الناتج المحلي : المتغير التابع

الصادرات والورادات :متغرين مستقلين

جدول رقم (03) : نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 11:06
Sample: 1960 2022
Included observations: 63

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.20E+09	1.76E+09	2.959057	0.0044
IMP	2.418839	0.133184	18.16157	0.0000
EXPO	0.770161	0.115269	6.681444	0.0000

R-squared	0.978986	Mean dependent var	7.18E+10
Adjusted R-squared	0.978285	S.D. dependent var	6.60E+10
S.E. of regression	9.73E+09	Akaike info criterion	48.88170
Sum squared resid	5.68E+21	Schwarz criterion	48.98375
Log likelihood	-1536.773	Hannan-Quinn criter.	48.92184
F-statistic	1397.605	Durbin-Watson stat	0.334631
Prob(F-statistic)	0.000000		

مصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

من خلال دراسة مخرجات النموذج المدروس تبين وجود مشاكل قياسية في النموذج المقترح والمتمثلة في:

1- الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2- عدم تجانس تبيان الأخطاء.

ولعدم استقرارية تلك السلاسل الزمنية تم الاعتماد على طريقة الفرو قات من أجل حل هذه المشكلة وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (04) : الانحدار المتعدد بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 11:14
Sample (adjusted): 1961 2022
Included observations: 62 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.00E+09	5.86E+08	1.711250	0.0923
D(IMP)	1.252339	0.205087	6.106376	0.0000
D(EXPO)	1.097931	0.080768	13.59368	0.0000

R-squared	0.886040	Mean dependent var	3.10E+09
Adjusted R-squared	0.882177	S.D. dependent var	1.32E+10
S.E. of regression	4.51E+09	Akaike info criterion	47.34614
Sum squared resid	1.20E+21	Schwarz criterion	47.44907
Log likelihood	-1464.730	Hannan-Quinn criter.	47.38655
F-statistic	229.3623	Durbin-Watson stat	1.720288
Prob(F-statistic)	0.000000		

مصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9

التفسير القياسي للنتائج:

معادلة الانحدار:

1- تقديم تفسير مفصل للنموذج المقدر:

يمكن كتابة النموذج المقدر حسب الشكل التالي:

$$\hat{y}_i = \mathbf{1.00E09} + \mathbf{1.25}X_1 + \mathbf{1.09}X_2$$

من خلال المعادلة التي قمنا بتقديرها يمكن أن نبين أن:

- $\hat{a}_0 = \mathbf{1.00E09}$: (يطلق على هذه المعلمة **الثابت**) تدل هذه القيمة على أنه في حال ما إذا كانت المتغيرات المستقلة منعدمة فإن المتغير التابع يكون عند مستوى ثابت قدره 1.00.
- $\hat{a}_1 = 1.25$: تدل هذه القيمة أن المتغير (X_1) يؤثر بعلاقة طردية على المتغير التابع، وأن أي زيادة فيه بوحدة واحدة سوف يعمل على زيادة في المتغير التابع بـ 1.25 وحدة.
- $\hat{a}_2 = \mathbf{1.09}$: تدل هذه القيمة أن المتغير (X_2) يؤثر بعلاقة طردية على المتغير التابع، وأن أي زيادة فيه بوحدة واحدة سوف يعمل على انخفاض في المتغير التابع بـ 1.09 وحدة.

2- تفسير قيمة R^2:

المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة 88,60% من التغير الحاصل في المتغير التابع (Y_i) والباقي يرجع إلى عوامل أخرى بنسبة 11,40%.

3- **اختبر المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج عند مستوى معنوية 5%:**

أ- **اختبار معنوية المعلمة a_1:**

الفرض العدم :المتغير (X_1) ليس له أثر معنوي على المتغير التابع Y_i ($H_0 : a_1=0$)

الفرض البديل:المتغير (X_1) له أثر معنوي على المتغير التابع Y_i ($H_0 : a_1\neq0$)

وللقيام بهذا الاختبار لدينا إحصائية ستيودنت (t) حيث:

$$t_{\hat{a}_1}^{*} = \frac{|\hat{a}_1|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_1}} \qquad t^{*} = 6,10$$

إذا قمنا باختيار مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 60=1-3-63

نجد قيمة (t) الجدولية :$= 1,96t_{(0.05,\ 60)}$

نقارن بين إحصائية (t^{*}) المحسوبة واحصائية (t) الجدولية حيث:

ومنه نرفض الفرض العدم وبالتالي المتغير (X_1)له أثر معنوي على المتغير التابع Y_iعند مستوى معنوية 5%.

ب-اختبار معنوية المعلمة a_2:

- **الفرض العدم** :المتغير (X_2) ليس له أثر معنوي على المتغير التابع Y_i ($H_0 : a_2=0$)
- **الفرض البديل**:المتغير (X_2) له أثر معنوي على المتغير التابع Y_i ($H_0 : a_2\neq0$)

وللقيام بهذا الاختبار لدينا إحصائية ستيودنت (t) حيث:

$$t_{\hat{a}_1}^{*}=\frac{|\hat{a}_1|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_1}}$$

$t^{*}= 13,59$

إذا قمنا باختيار مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 63-3-1=60

نجد قيمة (t) الجدولية :$= t_{(0.05,\ 60)}$ 1,96

نقارن بين إحصائية (t^{*}) المحسوبة واحصائية (t) الجدولية حيث:

ومنه نرفض الفرض العدم وبالتالي المتغير (X_2) له أثر معنوي على المتغير التابع Y_i عند مستوى معنوية 5%.

4-اختبار صلاحية النموذج الكلية عند مستوى معنوية 5%:

- **الفرض العدم** :النموذج ليس له معنوية كلية ($H0 : a_1=a_2= a_3=0$)
- **الفرض البديل**:النموذج له معنوية كلية ($H_1 : a_1\neq0\vee a_2\neq0\vee a_3\neq0$)

وللقيام بهذا الاختبار لدينا إحصائية فيشر (F) المحسوبة حيث:

(**F-statistic**) $F^{*}= 7,88$ (voir les Résultats Eviews)

إذا قمنا باختيار مستوى معنوية 5% ودرجات حرية: $63n-k-1=-2-1=\mathbf{60}$ ولدينا $k=\mathbf{2}$

نجد قيمة فيشر (F) الجدولية :$\boldsymbol{F_{(2;60)}^{0,05}}$

نقارن بين إحصائية (F^{*}) المحسوبة واحصائية (F) الجدولية حيث:

$$\boldsymbol{F^{*}=229,36>F_{(2;60)}^{0,05}=3,15}$$

ومنه نرفض الفرض العدم وبالتالي النموذج له معنوية كلية أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع عند مستوى معنوية 5%.

5-اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

نستعمل إختبار Durbin Watson

- **الفرض العدم** :عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي

فرضية العدم : $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: $H_A : \rho \neq 0$

- **الفرض البديل:** وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي

شكل رقم (02): يمثل المنحنى اختبار دوربين –واتسون

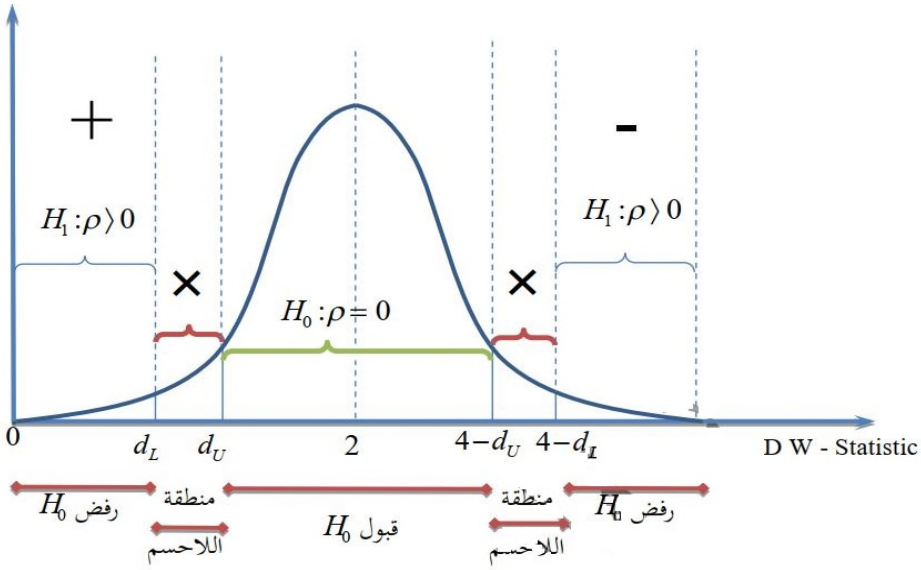

القيمة المحسوبة لاختبار ديربن واتسن $DW^* = 1,72$

القيم الجدولية لاختبار ديربن واتسن: $N = 63;\quad K = 2; d_L = 1,54;\ d_U = 1,66$

$4-d_U = 2,46\ ;\qquad 4-d_L = 2,34$

$d_U = 1,66 < DW^* = 1,72 < 2$:

بما أن القيمة المحسوبة تقع في منطقة قبول الفرض العدم فإننا نستنتج بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

6- اختبار ثبات (تجانس) تباين الاخطاء

نجري اختبار ARCH test ونتحصل على النتائج باستعمال برنامج Eviews كما يلي:

جدول رقم 5: اختبار ARCH test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.568866	Prob. F(1,59)	0.4537
Obs*R-squared	0.582533	Prob. Chi-Square(1)	0.4453

- **الفرض العدم** :ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر
- **الفرض البديل:** عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر

نقارن إحصائية مضاعف لاغرونج LM (Obs*R-squared) مع القيمة الجدولية $\chi^2(1)$ و (1) درجة الحرية الموجود في الجدول عند مستوى معنوية 5%.

بما أن $LM = 0,58 < \chi^2_{0.05}(1) = 3,84$ فإننا نقبل الفرض العدم H_0 أي وجود ثبات في تباين حد الخطأ العشوائي.

7- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

للتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار حيث نتحصل على Jarque-Bera نجري اختبار كما يلي: النتائج باستعمال برنامج Eviews

شكل رقم (03): اختبار اختبار Jarque-Bera

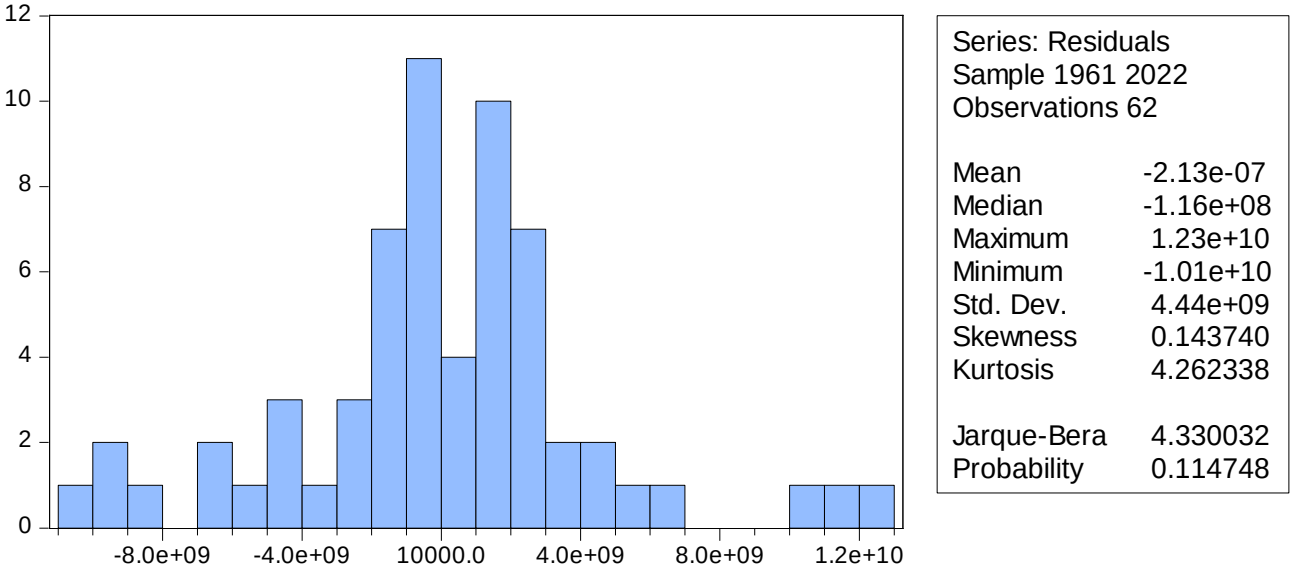

- **الفرض العدم** :بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا
- **الفرض البديل:** بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا

نقارن إحصائية Jarque–Bera مع القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي $\boldsymbol{\chi^2}$ **(2)** و(2) درجة الحرية الموجود في الجدول عند مستوى معنوية 5%.

بما أن $\boldsymbol{JB = ,33 < \chi^2_{0.05}(2) = 5,99}$ فإننا نقبل الفرض العدم H_0أي أن البواقي تتوزع طبيعيا.

التفسير الاقتصادي للعلاقة بين التجارة الخارجية والتي تتمثل في الصادرات والوردات والنمو الاقتصادي الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي :

بعد دراسة النموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الصادرات والواردات مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن النموذج مقبول إحصائيا بعد مجموعة الاختبارات الإحصائية التي أجريت عليه، ويمكننا استنتاج أن التجارية الخارجية والتي تم تمثيلها في متغيرين الصادرات والواردات تؤثر بعلاقة طردية في النمو الاقتصادي للجزائر الناتج المحلي،إن محاولة تفسير العلاقة بين الصادرات والوردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن تلخيصه في أن الصادرات تساهم بشكل فعال في النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ،فتعزيز قطاع الصادرات وزيادة مشاركته في الأسواق الدولية ودرجة مرونة للسلع التي يتم عرضها، وهذا ما تأكده النظرية الاقتصادية من أن زيادة الصادرات يزيد من مداخل الدولة من العملات الأجنبية مما ينعكس إيجابا على رفاهية الفرد وتمتع الدولة بمركز قوي في القدرة على مواجهة طلبات من الخارج، أي حد الاعتبار ان دولة تمتلك ثروة عند حصولها على وفرة مالية من العملات الاجنبية ،كما ان معظم الاقتصاديين يشيدون بالدور المهم لهذا الاقتصاد ويدعون لفكر التحرر الاقتصادي الذي منه تحرير التجارة ن فتحرير المعاملات التجارية هي التي تمكن الدولة من الحصول على ميزات نسبية وتفوق بما تقدمه من سلع وخدمات للسوق العالمية لامتلكها الدول المقابلة . ومن الدراسة القياسية وتمثيل بيانات السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي قبل تحرير التجارة الخارجية في فترة التي كانت فيها التجارة مقيدة أثرت على النمو الاقتصادي بشكل سلبي حيث كان النمو الاقتصادي متدهور وفترة تحرير التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن الجزائر تعتمد على مصدر وحيد في التصدير أي عدم التنويع في الصادرات مما يؤدي إلى عرقلة في الاقتصاد الوطني،

يوجد ارتباط قوي لاقتصاد الجزائري بعملية الصادرات خاصة بنسبة كبيرة للمحروقات .يمثل هذا الارتباط معضلة للاقتصاد الوطني حيث ترهن مبيعات المحروقات اقتصاد الجزائر حيث تمثل 88.60 " من التغير في نسبة مرتفعة .

خلاصة الفصل الثاني :

حاولنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة التقيد الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر إلى مرحلة التحرير الكلي من فترة 1962 إلى فترة 2022، ثم الانتقال إلى عرض مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الجزائر والمتعلقة بقطاع التجارة الخارجية منذ 1988، والتي تضمنت في جنبها الأول الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والجانب الثاني تتضمن عمل الجزائر على إنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير والترقية التجارة الخارجية، وهي تعد تأكيدا من الجزائر وقناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في الاقتصاد العالمي ، بالإضافة على فتح المجال أمام المتعاملين في القطاع الخاص، لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته من دخول الجزائر في اقتصاد السوق هو تحقق مبدلاتها على قطاع وحيد متمثل في قطاع المحروقات مما يحد من استقلاليتها ودورها التجاري مع العالم الخارجي.

وفيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر تم عرض وتحليل مجموعة من المؤشرات الهامة في الاقتصاد الوطني كالناتج محلي الإجمالي والمؤشرات المتعلقة بالميزان التجاري من خلال تحليل كل من الهيكل السلعي للصادرات والواردات وتطورهما، وفي الأخير تم التطرق إلى دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة ممتدة من 1962 إلى 2022 قمنا بدراسة علاقة الصادرات والواردات والناتج المحلي الوطني، حيث استنتجنا من الدراسة أن تحرير التجارة الخارجية تأثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن نلاحظ ان الجزائر تعتمد على الموارد الأولية المحروقات في صادرتها نحو العالم

الخارجي، مع زيادة وارداتها من موارد التجهيز والموارد النصف المصنعة لتحريك الآلة الإنتاجية في النشاط الصناعي.

خاتمـــــــــة

خاتمة :

تعتبر التجارة الخارجية من العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز العلاقات السياسية بين الدول، حيث إن زيادة التبادل التجاري يعزز من الترابط بينها، وتختلف طرق تنظيم التجارة الخارجية تبعا للسياسات التجارية التي تتبناها كل دولة ,و تطورت نظريات التجارة الخارجية عبر الزمن مع اختلاف مدارس الاقتصادية، المدرسة الكلاسيكية على سبيل المثال،فسرت أسباب قيام التجارة الخارجية بناء على اختلاف التكاليف الإنتاج بين الدول، أما المدارس الحديثة فركزت على الدول المتقدمة وأرجعت التبادل التجاري بينها إلى اقتصاديات الحجم وتشابه الأذواق وتنوع المنتجات، كما قامت الجزائر بتطبيق برامج إصلاحات شاملة للاقتصاد والتي كانت مدعومة من قبل الصندوق النقد الدولي الذي قدم تسهيلات مالية خلال الفترات الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني، وهدفت هذه الإجراءات إلى تبني سياسة جديدة تعتمد على الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية، وإن سعي الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف السياسية التنموية الوطنية والتي يجب تحديدها بوضوح قبل لانضمام، وهذا الانضمام يتطلب تقديم تنازلات والتزامات قد تؤثر على وصول السلع الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية، كما أن انضمام الجزائر إلى التجارة العالمية يحمل مزايا عديدة، خاصة بعد توقيعها مع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما يسهل عملية في عملية النمو الاقتصادي للجزائر.

اختبار فرضيات :

بعد تناول البحث والإجابة على فرضيات المطروحة فيه يمكن اختبارها كما يلي :

1.فيما يخص الفرضية الأولى، مساهمة تحرير التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المنافسة لدى المؤسسات المحلية التي تستوجب بدورها زيادة الإنتاج وفرص العمل يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين فقد تم تأكيدها من خلال دراسة النظرية المتعلقة بأهمية التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي فإنها تعمل على تأثير ها على الدخل الوطني من خلال المضاعفة للتحرير التجارة الخارجية عن طريق الصادرات فالزيادة في طاقة التصديرية للبلد يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى هذا فقد تم التحقق من صحة هذه العلاقة في الجانب التطبيقي للبحث .

2.فيما يخص الفرضية الثانية : يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تأثير سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال شدة المنافسة على الصناعات المحلية التي تعجز عن منافسة الصناعات الأجنبية في السوق مما يؤدي للخروج المنتج المحلي من الأسواق، من خلال دراستنا لهذا الموضوع لاحظنا ان الجزائر تعتمد على مصدر وحيد في التصدير، المحروقات مما يأثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال دراستنا

التطبيقية أن النمو الاقتصادي أرتفع خلال فترة تحرير التجارة الخارجية إلا أن هناك مشاكل بسبب عدم في تنويع صادراتها .

نتائج الدراسة :

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

1-تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول، وذلك أن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود وحواجز مع العالم الخارجي .

2-إن سعي البلدان النامية ومنها الجزائر إلى انخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق قيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية .

3- رغم تبني الجزائر عدة برامج من أجل تشجيع المنافسة في مجال الإنتاج من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انها تفتقر لإستراتيجية التصنيع من خلال إنشاء او الاعتماد على العناقيد الصناعية وتقريبها من مصدر الموارد الأولية .

التوصيات :

من خلال مما سبق يمكن الخروج بجملة من التوصيات من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر:

-وجب استغلال شساعة الجزائر وتوفرها على موارد عديدة في التنويع الاقتصادي

-تسهيل العمليات التجارية وعمليات التصدير من خلال مرافقته المتعاملين الاقتصاديين الى الأسواق الخارجية .

-العمل على إيجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل يساعد على خلق وتنشيط التجارة الخارجية ، كما يتضمن إنتاج منتجات بأسعار تنافسية قادرة على منافسة في الأسواق خارجية .

آفاق دراسة

إنه وبرغم من محولتنا للربط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في هذا البحث عن طرق بيان مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة، كما شملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي أهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسة المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، لذلك من خلال هذه الدراسة يمكن أن نفتح آفاقا ومجلات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية والنمو الاقتصادي كما يلي :

خاتمة

-في إطار عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية ما هي الاستراتجيات الواجب تتبعها للاستفادة من هذا الوضع الجديد .

-وهل يمكن اعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني وأداة تعزيز القدرة التنافسية والحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية .

-كما يمكن كذلك معرفة مدى قدرة الدولة على العمل التخصص في ميدان التجارة الدولية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في البلد .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1)بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الاثنين 24ماي 2010،برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة .

2)القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل والمتمم للامر رقم 03-03 المؤرخ في 19جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة .

3) المرسومين التنفيذيين رقم 90-10و 90_16سنة 1990

4)وثائق عن البنك الدولي

المراجع:

5) احمد عبد رحمان احمد، مدخل الى ادارة اعمال دولية، الطبعة ثالثة، دار مريخ، مملكة عربية سعودية 2010

6) حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية ن 1996

7) رضا عبد سلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، طبعة 2، المكتبة العصرية لنشر و توزيع، مصر 2010

8) سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009

9) سوزي عدلي ناشد، اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBTتقييد ام تحرير للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010

10) السيد محمد أحمد السريتي,اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و نشر و التوزيع، مصر 2009 ص 22

11)ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، طبعة ثانية ديوان مطبوعات الجامعية جزائر 2013ص74

12)عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000،ص12.

13)عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصاية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ص64

14)عبد المطلب عبد حميد، اقتصاديات المشاركة دولية من تكتلات اقتصادية، الدار الجامعة, الأسكندرية، 2006ص120

15)عبد رحمان يسرى أحمد,و امان محب زكي، الاقتصاديات الدولي، الدار جامعة جديدة، مصر 2005ص55

16)عطاالله علي الزبون.كتاب التجارة الخارجية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.2019.

17)فايز ابرهيم حبيب نظريات تنمية ونمو الاقتصادي المملكة عربية سعودية جامعة ملك سعود 1985

18)قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006

19)محمد اشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق، الأردن 2009ص164

20) محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012

21)محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و توزيع، الأردن,الطبعة الأولى 2010

22)محمد صفوات قابل، منظمة تجارة العالمية و تحرير تجارة الدولية، دار جامعة مصر، 2008

23) محمد عبد عزيز عجمية، محمد علي الليثي التنمية الاقتصادية نظريتها الدار الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013

24)محمد عبد عزيز عجيمية محمد علي ليثي تنمية الاقتصادية الإسكندرية مؤسسة شهاب الجامعة1996

25)مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، الطبعة الأولى دار وائل للشر، عمان الأردن و2007

26)مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة تشغيل (تجربة الجزائرية)،الاردن، دار حامد للنشر و التوزيع، 2009

27)مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، مكتبة مجتمع العربي للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان الاردن 2014

28)ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود,التنمية الاقتصادية دار مريخ للنشر، الرياض، 2006

29) نزار سعد دين العيسي ابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى الأردن عمان 2006ص313

30)الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق نقد الدولي، الطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996 ص199ص200

31)يونس احمد البطريق، محمد عبد عزيز عجيمية، التطور الاقتصادي، دار نهضة العربية، بيروت، 1984

الأطروحات والرسائل : (المذكرات)

32) ,زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستير, جامعة تلمسان 2011

33) حشماوي محمد، التجارة الدولية، رسالة ماجستير 1993،جامعة الجزائر

34) حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف – دراسة حالة 2008-2014،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة حمه لخضر بالوادي، مذكرة منشورة، 2014-2015

35)حمشة عبد المجيد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية، تخصص أقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2013/2012

36) زرنوحيا سمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 2005-2006

37)زينب، يعلي، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2010،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3 ،2012/2011

38)سامية بزازي، خير الدين معطى الله، البرامج التنموية و أثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001-2004،الملتقى الدولي حول تقيم أثر لبرنامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة سطيف 1 الجزائر أيام 11 12مارس 2013

39)سليم رضوان، السياسات الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009-2010

40) سموك نوال (2018)،أثرالإنتفاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارة و علوم تسير قسم علوم اقتصاد.

41)عبد رحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء تغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم تسير، جامعة محمد خيثر بسكرة الجزائر 2012 2013

42)عمار عماري، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقيم أثار برامج العامة وانعكاسات على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسير -جامعة سطيف 1-الجزائر يوم 11-12 مارس 2013

43)فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بيت اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012

44)مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004،أطروحة دكتوراه،تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006

45)مغنية، موسوس :أثر تحرير التجارة الخارجية على إقتصاديات دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية غير منشورة، تخصص :تحليل إقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2016/2015

46)نور الدين حامد، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة جزائر)، ملتقى الدولي لسياسات الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2004

المجلات الدورية:

47) بن معتوق صابر (2021)،قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي 2020-2024،مجلة السياسة العالمية، 5ص294.

48) توفيق عباس عبد عون مسعودي، دراسة في معدلات للنمو اللازمة لصالح فقراء)العراق دراسة تطبيقية)قسم الاقتصاد، كربلاء العدد 26المجلد سابع 2010

49) مسعودي زكرياء، تقيم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية، بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-2016المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 06،جوان 2017

التقارير والدوريات:

50) رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود، مصطفى سليمان التجارة الخارجية الطبعة الأولى دار مسيرة لنشر و توزيع عمان2000

51) ساعد محمد ،محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة دروس موجهة لسنة ثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت2019

52) عمران بين عيسى، محاضرة مدعمة بأمثلة محاولة باستخدام برنامج EVIEWS موجهة للسنة الثانية ماستر ميدان الاقتادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019، ص 78-80

53) محمد عبد العزيز محمد عبد جليل ابو سنينة مبادئ الاقتصاد منشورات جامعة قار يونس الطبعة الاولى بنغازي ليبيا 2002

54) محمد هبول ،محاضرات لمقياس الجزائر في التنمية و تخطيط، مطبوعة دروس موجهه للسنة ثانية علوم اقتصادية جامعة ميلة. 2020 ص54

المراجع الأجنبية:

55) http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances

56) Maache f & Abbas benlarbi trde openness and economic growth in Algeria empirical test (1985-2015) journal of legal and economic research 5(3) (2022

57) Minister du commerce www mini commerce gov dz

58) Paul masse histoire economique et social du monde delhumanite au xx siecle tome 1 edtions lharmattan paris 2011

59) YBENABDELLAH La reforme economique en ALgerie incuonde arabMAGHreb 1999

الملخص:

تحرير التجارة الخارجية يساهم بشكل كبير في تطوير اقتصاديات الدول و تعزيز مرونة الجهاز الإنتاجي مما يحقق النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه الدول النامية ، من خلال دراسة شاملة تتضمن إطار نظريا و مسارا تطبيقيا ، ينقسم البحث إلى فصلين رئيسيين ، في الفصل الاول نعرض مجموعة من التعريفات و النظريات المرتبطة بالتجارة الخارجية و أهميتها في الاقتصاد ، ثم نستعرض نظريات التجارة الخارجية التي تشمل نظرية الميزة النسبية ... بالإضافة إلى نظريات النمو الاقتصادي مثل نظرية النمو الكلاسيكية و النظرية الحديثة للنمو .... أما الفصل الثاني مسار النمو الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية في الجزائر يركز هذا الفصل على دراسة مسار النمو الاقتصادي في الجزائر و برامج تحرير التجارة الخارجية التي تم تبنيها ، نبدأ بعرض أهم المراحل التي مرت بها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية ، بما في ذلك السياسات الاقتصادية و الإصلاحات التي تم تنفيذها لتحرير الأسواق و تحفيز التبادل التجاري ، ثم ننتقل تحليل القياسي لتحديد تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،باستخدام بيانات اقتصادية و إحصائية لتقيم العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، من خلال هذا البحث نستخلص النتائج و توصيات التي تساهم في فهم أعمق لأثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و تقديم توصيات للسياسات المستقبلية التي يمكن أن تعزز من هذا النمو و تحسن من الأداء الاقتصادي للبلاد .

Abstract:

Liberalization of foreign trade contributes significantly to developing the economies of countries and enhancing the flexibility of the productive system, which achieves the economic growth that developing countries seek, through a comprehensive study that includes a theoretical framework and an applied path. The research is divided into two main chapters. In the first chapter, we present a set of definitions and Theories related to foreign trade and their importance in the economy, then we review the theories of foreign trade, which include the theory of comparative advantage... in addition to theories of economic growth such as the classical growth theory and the modern theory of growth... As for the second chapter, the path of economic growth and the liberalization of foreign trade in... Algeria This chapter focuses on studying the path of economic growth in Algeria and the foreign trade liberalization programs that were adopted. We begin by presenting the most important stages that Algeria went through in liberalizing foreign trade, including the economic policies and reforms that were implemented to liberalize markets and stimulate trade exchange. Then we move on to econometric analysis to determine the impact of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria, using economic and statistical data to evaluate the relationship between variables related to foreign trade and economic growth. Through this research, we draw results and recommendations that contribute to a deeper understanding of the impact of foreign trade liberalization on growth. economic development in Algeria, and provide recommendations for future policies that can enhance this growth and improve the country's economic performance.